مسح الأسلحة الصغيرة

تقييم الأمن في شمال أفريقيا

ورقة إحاطة

أغسطس / آب 2019

من يقاتل من في طرابلس؟

كيف تغير حرب عام ٢٠١٩ الأهلية ملامح المشهد العسكري في ليبيا؟

ولفرام لاخر

المساهمون في العمل

محرر السلسلة: مات جونسون
(matt.johnson@smallarmssurvey.org)

محرر النسخة: أليكس بوتر
(alex.potter@mweb.co.za)

المدقق اللغوي: ستيفاني هيتسون
(readstephanie@ymail.com)

الترجمة إلى العربية: محمد صالح عياد
(mohammadayyad81@yahoo.com)

الخط: جيليان لوف
(www.mapgrafix.com)

التصميم: واثق زيدان
(watheqz@gmail.com)

المخطط:
raumfisch.de/sign، برلين

الطباعة:
nbmedia، جنيف

نبذة عن المؤلف

ولفرام لاخر هو أحد كبار أعضاء المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية (SWP) في برلين. وقد عمل وأجرى أبحاثًا في ليبيا منذ عام 2007، بما في ذلك بصفته السابقة كمحلل في شركة استشارات لمخاطر الأعمال، من عام 2007 إلى 2010. وقد كتب وشارك في كتابة العديد من التقارير والمقالات الأكاديمية وفصول من كتب حول النزاعات في ليبيا ما بعد عام 2011 والقضايا الأمنية في منطقة الساحل والصحراء. وقد درس اللغات والتاريخ العربي الأفريقي، والعلوم السياسية، إضافة إلى دراسات النزاعات والتنمية في لايبزيج وباريس والقاهرة ولندن، ويحمل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة هومبولت في برلين. وستقوم مؤسسة آي. بي توارِيس I.B.Tauris بنشر كتابه "التشظي السياسي في ليبيا" في أبريل 2020.

شكر وتقدير

يتقدم المؤلف بالشكر من علاء الإدريسي على المساعدة التي قدمها فيما يخص البحوث الخاصة بهذه الورقة.

صورة الغلاف الأمامي

مقاتلون موالون لحكومة الوفاق الوطني يمشون على الجبهات الأمامية خارج طرابلس، مايو 2019.
المصدر: رويترز

لمحة عامة

أدى الهجوم الذي شنه خليفة حفتر في أبريل 2019 للسيطرة على العاصمة الليبية طرابلس إلى إطلاق أكبر حشد للمقاتلين شهده غرب ليبيا منذ حرب الثورة التي اندلعت في عام 2011. وهذه الجولة الأخيرة من الحرب الأهلية تعمل على تغيير خارطة المجموعات المسلحة التي تقاتل داخل طرابلس وحولها وتثير موجة جديدة من الخلافات داخل المجتمعات وفيما بينها وتمهد الطريق لصراعات سياسية مستقبلية. وتدرس ورقة الإحاطة هويات ومصالح القوى المتصارعة من أجل السيطرة على طرابلس، وهي تبين أن انقسامات عام 2011 تعتبر أساسية في رسم ملامح التحالفين المتعارضين وصياغة دوافع العديد من القوى المنخرطة في الحرب.

النتائج الرئيسية

- تنحدر غالبية القوات التي تقاتل ضد حفتر من نفس المجتمعات التي دعمت حرب عام 2011 ضد معمر القذافي. في حين أن قوات حفتر من غرب وجنوب ليبيا تنحدر غالبا من المجتمعات التي كانت تعتبر موالية في عام 2011 واعتبرت تلك الحرب هزيمة لها.

- على عكس التصورات الخاطئة الشائعة، فإن القوات التي تحارب حفتر تتألف في غالبيتها من متطوعين وليست ميليشيات دائمة. ويشكل الإسلاميون السياسيون عنصر لا يذكر من بينهم، في حين يشكل السلفيون المتشددون عنصرا أساسيا في قوات حفتر. وينشط المجرمون المعروفون على كلا طرفي الصراع، غير أنهم عنصر أكثر أهمية بالنسبة لقوات حفتر.

- أدى هجوم حفتر إلى توحيد صفوف عدد كبير من المجموعات المعارضة له. وحتى ذلك الوقت، كانت بعض من هذه المجموعات منخرطة في صراعات فيما بينهم. ورغم تعاونهم حاليا[1] بطريقة غير مسبوقة، فإن تنافسهم على المناصب والميزانيات في طرابلس يمكن أن يعود مجددا للبروز كمشكلة رئيسية. في غضون ذلك، فإن تحالف حفتر ربما يكون أكثر هشاشة مما هو مفترض عموما.

- يمكن لاستمرار الحرب أن يسبب أضرار أكبر للنسيج الاجتماعي الليبي مما تسبب به حتى الآن. فقد أشعل الصراع فتيل خلافات حادة داخل المجتمعات في غرب ليبيا وفيما بينها، كما أنه عمّق الانقسام بين الأجزاء الشرقية والغربية في الدولة. وعمليات الزحف العسكرية الرئيسية لأي من الطرفين تهدد بعمليات انتقامية دون تمييز بين المجتمعات أو عمليات ثأر داخل المجتمعات.

المقدمة

في 4 أبريل 2019، شنت القوات الموالية "للمشير"[2] خليفة حفتر، زعيم القوات المسلحة العربية الليبية[3] التي أسسها، هجوما واسع النطاق من قواعد القوات المسلحة العربية الليبية في وسط وشرق ليبيا للسيطرة على العاصمة طرابلس. وجاءت هذه الحركة بصورة مباغتة للمجموعات المسلحة في غرب ليبيا مما سمح لقوات حفتر بالتقدم نحو الضواحي الجنوبية لطرابلس خلال الأيام الأولى من العملية.

بعد ذلك توقف الهجوم حيث احتشدت المجموعات المسلحة في مختلف أنحاء غرب ليبيا تحت مظلة حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا لمواجهة قوات حفتر. وبعد النجاحات الأولية للقوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني، دخل الوضع في حالة من الجمود منذ أواخر أبريل واستمر على هذا النحو. ولم تحقق القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني أي انتصار هام على القوات المسلحة العربية الليبية حتى أواخر يونيو بسيطرتها على غريان (80 كم جنوب طرابلس)، وهي القاعدة الأمامية الرئيسية للقوات المسلحة العربية الليبية من أجل عملياتها في طرابلس.

قبل هجوم حفتر، كانت الجهات السياسية المؤثرة والمجموعات المسلحة في غرب ليبيا في حالة انقسام. ومارست حفنة من المجموعات المسلحة في طرابلس نفوذا غاشما على مؤسسات الدولة في العاصمة، مما أثار حالة من الاستياء في كافة أنحاء ليبيا، بما في ذلك المدن الغربية التي ضمت القوات العسكرية الرئيسية. غير أن جهود بعض الفصائل من غرب ليبيا لشن هجوم على الميليشيات في طرابلس فشلت في حشد دعم واسع النطاق؛ فالثقة كانت معدومة بين معظم قادة المجموعات المسلحة في غرب ليبيا كما أنهم كانوا مترددين بشأن الانضمام إلى ما اعتبروه صراعا على الغنائم.

هجوم حفتر أدى إلى تغيير جذري لمعالم هذا المشهد السياسي، حيث أدى إلى توحيد الفصائل السياسية والعسكرية التي كانت تتناحر أو تخوض غمار صراع مفتوح مع بعضها البعض على مدار السنوات القليلة الماضية. كما أدى إلى حشد واسع النطاق لمتطوعين عادوا إلى الحياة المدنية منذ وقت طويل أو يقاتلون للمرة الأولى في حياتهم. وتنحدر هذه القوات بشكل رئيسي من نفس المجتمعات ويقودهم عدد كبير من القادة أنفسهم الذين دعموا مجموعات الثوار المسلحة ضد نظام معمر القذافي في عام 2011. والدافع الذي وحد هذه القوى هو تكرار لما حدث عام 2011، وهو يؤكد على الهدف المشترك المتمثل في منع عودة نظام دكتاتوري إلى سدة الحكم مرة أخرى. على الجانب الآخر لهذا الانقسام، فإن قوات غرب ليبيا التي حشدها حفتر قد تم تجنيدها بشكل رئيسي من المجتمعات التي اعتبرت ثورة عام 2011 هزيمة لها.

وتعمل ورقة الإحاطة هذه على تحليل التغييرات واسعة النطاق في المشهد السياسي والعسكري في غرب ليبيا والذي تشكل نتيجةً لعمليات الحشد الحاصلة لصالح هجوم حفتر وضده. حيث يقدم الجزء الأول لمحة عامة عن الصراعات في غرب ليبيا والتي شكلت الخلفية التي تقوم عليها الحرب الحالية. أما الجزء الثاني فيعمل على تحليل تركيبة التحالفين المتعارضين إضافة إلى المصالح المتناقضة والتوترات الناشئة داخل هذين التحالفين. وتستند ورقة الإحاطة إلى 35 مقابلة تم إجراؤها في يونيو 2019 مع مسؤولين وضباط في حكومة الوفاق الوطني، وقادة وعناصر في المجموعات المسلحة، إضافة إلى مراقبين محليين في طرابلس ومصراتة. إضافة لما سبق، تستند ورقة الإحاطة إلى البحوث الميدانية السابقة والمحادثات الهاتفية مع الجهات المؤثرة على كلا جانبي الانقسام قبل الصراع وخلاله.

الانقسامات المعقدة لغرب ليبيا

قبل أن يتسبب حفتر بتوحيد غالبية قوات غرب ليبيا ضده، فإن العديد من الانقسامات عملت على صياغة المشهد السياسي والعسكري في المنطقة- نتيجة الحروب المتعاقبة وتغير التحالفات السياسية. ووصلت هذه الانشقاقات أعمق حدودها نتيجة حرب عام 2011، حيث شكلت مدن مثل مصراتة والزنتان وبلدات الأمازيغ معاقل لقوات الثوار. ووصمت هذه القوات بعض المجتمعات المجاورة بأنها موالية للنظام لأنها لم تحارب ضد نظام القذافي وشكلت مصدرا للمقاتلين المتطوعين التي أنشأها النظام على أسس قبلية. وبعد حرب عام 2011، ظلت مشاعر الهزيمة والإذلال الجماعي سائدة بين هذه المجتمعات (Collombier, 2016; 2017؛ لاخر، سيصدر لاحقا).

ومع انهيار نظام القذافي، عززت قوات الثوار- والمجموعات المسلحة حديثة التشكيل التي تدعي أنها من "الثوار"- هيمنتها العسكرية من خلال السيطرة على ترسانة الدولة. وقد تطورت فيما بعد لتصبح وحدات مرخصة من الدولة وتوسعت بفضل التمويل الحكومي السخي. وأدت الصراعات على السلطة داخل ائتلاف الثوار إلى بروز منافسات من أجل السيطرة على القطاع الأمني (Lacher and Cole, 2014).

ومع مرور الوقت، برز معسكران متنافسان تصاعدت المواجهات بينهما لتصل إلى مرحلة الحرب الأهلية في أواسط عام 2014. وفي غرب ليبيا، كانت القوات من الزنتان المكون الرئيسي الوحيد من ائتلاف الثوار السابق الذي يقف في صف الجيش الذي أعلنه خليفة حفتر في شرق ليبيا. ولحماية أنفسهم من رفاق السلاح السابقين من الثوار، شجعت قوات الزنتان تشكيل المجموعات المسلحة في المجتمعات التي تم اعتبارها "خاسرة" سياسيا في حرب عام 2011، بما في ذلك ورشفانة والصيعان والنوايل (لاخر، سيصدر قريبا).

تفكك هذان المعسكران خلال المفاوضات التي تمت حول الاتفاق السياسي الليبي في ديسمبر 2015 والذي أنشأ حكومة الوفاق الوطني. وظهرت الخلافات داخل المدن التي كانت متحدة سابقا بسبب دعمها لأحد المعسكرين. وحل الانقسام بين مؤيد ومعارض لحكومة الوفاق الوطني محل خلافات حرب 2011 و2014 (ICG, 2016).

وتزايدت الانقسامات في غرب ليبيا أكثر بعد انتقال حكومة الوفاق الوطني إلى طرابلس في مارس 2016. حيث وقعت مؤسسات الدولة تحت نفوذ أربع مجموعات مسلحة كبيرة من طرابلس قامت بطرد منافسيها تدريجياً من العاصمة، لتأسيس ما يمكن اعتباره فعليا بالكارتيل. وأدى هذا الأمر إلى إبعاد فصائل دعمت تشكيل حكومة الوفاق الوطني (لاخر والإدريسي، 2018).

وتراجعت قاعدة دعم حكومة الوفاق الوطني في غرب ليبيا بشكل ملحوظ، مع وجود استثناء مهم وحيد: ففي يونيو 2017، قام رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج بتعيين أسامة الجويلي آمراً للمنطقة العسكرية الغربية، مستفيدا بذلك من أقوى شخصية مؤثرة في الزنتان ومقللا في الوقت نفسه من نفوذ حفتر. وإلى جانب قادة آخرين من الزنتان ممن قاتلوا ضد القذافي في عام 2011، فإن الجويلي ناصب حفتر العداء من وقت طويل. ومن حينها وهو ينافس للتأثير على مؤيدي حفتر في الزنتان.

مع انقسام قوات الزنتان وطرد الجويلي لوحدات حفتر من منطقة ورشفانة في نوفمبر 2017، اقتصر حلفاء حفتر في غرب ليبيا على نوعين من المؤيدين وهما أفراد من المجتمعات التي اعتبرت ثورة 2011 هزيمة لها، وأتباع الداعية السلفي السعودي المتشدد ربيع المدخلي، الذي يؤكد مذهبه على ضرورة الطاعة المطلقة للحاكم. شكل السلفيون من أتباع التيار المدخلي أنصار حفتر الأساسيين في الزنتان والرجبان المجاورة، اللتان شكلتا معقلين للثوار في عام 2011. وكان نفوذ حفتر أقوى ما يمكن في المدن التي ضمت أتباع التيار المدخلي ومؤيدي نظام القذافي، مثل صبراتة وصرمان وتيجي وبدر (ICG, 2019; Wehrey, 2019) 4.

في الوقت نفسه، تزايد الغضب في جميع أنحاء غرب ليبيا بسبب الهيمنة التي تمارسها ميليشيات طرابلس على مؤسسات الدولة. وبدأ السياسيون وقادة المجموعات المسلحة في تشكيل تحالفات لتغيير ميزان القوى بالقوة. وعمل هذا الاستياء على الجمع بين الجهات المؤثرة التي كانت على جانبين متعارضين في الانقسامات السابقة. وكان من بين هذه الجهات المؤثرة قادة ميليشيات من مصراتة من المعارضين لحكومة الوفاق الوطني، بالإضافة لقادة من الزنتان الموالين بشكل غير واضح المعالم لحكومة الوفاق الوطني. فصيل آخر شارك في هذا التحالف وهو اللواء السابع من ترهونة، والمعروفة أيضًا باسم "الكانيات" على اسم الإخوة الثلاثة من عائلة الكاني الذين سيطروا عليه. كان اللواء السابع مواليًا لحكومة الوفاق الوطني على الورق، لكن الانتماء السياسي للإخوة الكاني ظل مبهما. وأخيراً، شملت محاولات بناء تحالف ضد ميليشيات طرابلس أيضًا مجموعات مسلحة من ضاحية تاجوراء في طرابلس والتي عارضت قوة الردع الخاصة، هي الميليشيا التي تسيطر على مطار معيتيقة في طرابلس (لاخر والإدريسي، 2018).

في أواخر عام 2017 وأوائل عام 2018، فشلت عدة محاولات لشن عملية مشتركة ضد كارتيل ميليشيات طرابلس في اللحظة الأخيرة. وكان أحد هذه الأسباب الافتقار إلى الثقة بين القوى المتعارضة التي شاركت في هذه المحاولات. ومن الأسباب الأخرى أن مؤيدي العمل العسكري وجدوا صعوبة في حشد التأييد داخل مجتمعاتهم. فالقوات العسكرية الرئيسية في غرب ليبيا لم تكن مؤلفة من الميليشيات الدائمة التي حاربت من أجل السيطرة على طرابلس، بل من مجموعات مسلحة تم تسريحها عموما. وتماشيا مع الرأي العام في مدنهم، فإن قادة هذه المجموعات المسلحة ومقاتليها كانوا متعبين من الحرب وكانوا مترددين في دخول ما رأوه صراعًا من اجل سلب ثروات الدولة[5].

عندما قام الكانيات أخيرا في أغسطس عام 2018 بشن هجوم، فإن مجموعة صغيرة من قادة ميليشيات مصراتة انضمت إليهم، إلى جانب مجموعة صغيرة واحدة فقط من الزنتان. وانتشرت القوات الأخرى من مصراتة والزنتان في طرابلس دون دعم المهاجمين وحولت حيادها إلى نفوذ سياسي -لا سيما فتحي باشاغا، وهو سياسي من مصراتة أصبح وزير داخلية في أعقاب النزاع. ورغم أن باشاغا شكّل مجازياً قوة موازية للكارتل، إلا أن نفوذ الميليشيات على مؤسسات طرابلس ظل على حاله إلى حد كبير (بادي، 2019).

في يناير 2019، حاول الكانيات للمرة الثانية الدخول إلى طرابلس بالقوة؛ ولكن هذه المرة لم ينضم الحلفاء السابقون من مصراتة إلى الهجوم وسرعان ما تعرضوا للهزيمة على يد ميليشيات طرابلس بدعم من الجويلي. ونتيجة لعزلتهم وافتقارهم إلى الحلفاء، حول الإخوة الكاني أنظارهم إلى حفتر للحصول على الدعم[6].

كما تفاوضت جهات مؤثرة أخرى في المشهد الأمني في طرابلس سِرًا مع حفتر في الأشهر التي سبقت هجوم أبريل 2019. فتوسع حفتر في جنوب ليبيا خلال شهري يناير وفبراير رفع من مستوى التوقعات بأنه سيحاول لاحقًا

الحصول على موطئ قدم في طرابلس[7]. وشهد جنوب ليبيا تدهورا غير مسبوق في الظروف الأمنية وتقديم الخدمات.

لذلك، فقد لاقى استحواذ حفتر السلمي إلى حد كبير على المدن الجنوبية الرئيسية وحقول النفط موافقة كبيرة في المنطقة. كان الرأي العام في غرب ليبيا داعما في الغالب، مما زاد من الأسباب المؤيدة للتوصل إلى نوع من الاتفاق مع حفتر. وبدا الموقف أكثر موائمة لمثل هذا الاتفاق بعد تفاهم حفتر المبدئي مع السراج حول تشكيل حكومة مؤقتة، في اجتماع عُقد في أبو ظبي في أواخر فبراير. وتفاوضت شخصيات رئيسية من مصراتة مع ممثلي حفتر حول تخصيص مناصب قيادية ووزارية وعسكرية، بينما ناقش العديد من قادة الميليشيات من طرابلس والزاوية تعاونهم المحتمل مع حفتر أو مبعوثيه[8].

لكن في الوقت نفسه، أعد خصوم حفتر في غرب ليبيا دفاعاتهم. حيث أجرى الجويلي وهو من الزنتان محادثات مع مجموعات مسلحة في الزاوية كانت مستعدة للوقوف إلى جانب حفتر، وأقنعهم بالوقوف إلى جانب حكومة الوفاق الوطني. كما نسق الجويلي مع قادة من مصراتة وطرابلس لمواجهة التقدم المحتمل لقوات حفتر. قلة هم الذين توقعوا شن هجوم شامل على طرابلس، حتى في الأيام التي سبقت بدء الهجوم، مع تجمع قوات حفتر في منطقة الجفرة.[9] ومع دخول قوات حفتر إلى غريان وتوجهها نحو طرابلس في 4 أبريل، فإن أولئك الذين استعدوا للوقوف إلى جانب حفتر وأولئك الذين كانوا يحتشدون لمواجهته لم يكونوا يعرفون كيف سيكون رد فعل قادة المجموعات المسلحة الرئيسية في العاصمة وما حولها على الهجوم.

كيف باءت خطة حفتر بالفشل؟

تشير أحداث الساعات الأربع والعشرين الأولى من العملية، عند النظر إليها بالتزامن مع المفاوضات التي حصلت في الأسابيع التي سبقت للهجوم، إلى أن خطة حفتر الأولية للسيطرة على طرابلس استندت إلى عدد من الافتراضات الخاطئة.

ففي ليلة 4 إبريل، استولت كتيبة من اللواء 106[10] -قادها نجل حفتر، خالد، وتعتبر أكبر قوة موالية لحفتر من بين قواته، على نقطة التفتيش 27 بين طرابلس والزاوية (عبد الله ونصر، 2019)[11]. وإلى الشرق مباشرة من نقطة التفتيش هذه تقع مدينة جنزور، إحدى ضواحي طرابلس التي تستضيف مقر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ويبدو أن مهمة الكتيبة كانت الوصول إلى منطقة مجاورة بشكل مباشر لمقر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، حيث سيواجه الخصوم صعوبة في الهجوم بسبب وجود البعثة[12]. ولإنجاح هذه الخطة، التقى حفتر بممثلين من فصيل رئيسي في الزاوية في الأسابيع التي سبقت الهجوم وتوصل إلى تفاهم مع ناجي قنيدي، آمر فرسان جنزور، الجماعة المسلحة التي تسيطر على جنزور[13].

من المتوقع أن يغير قادة ميليشيات طرابلس الآخرين الذين كانوا يجرون محادثات مع حفتر ولاءاتهم بمجرد اكتساب القوات المسلحة العربية الليبية لموطئ قدم في طرابلس. إضافة إلى ذلك،

الصورة 1 مقاتلون من جماعة مسلحة من مصراتة متحالفة مع حكومة الوفاق الوطني يجهزون ذخيرتهم قبل التوجه لقتال قوات حفتر في ضواحي طرابلس، أبريل 2019. المصدر: محمود تركيا/ صورة لوكالة الأنباء الفرنسية.

الخارطة 1 طرابلس الكبرى (كما في 19 أغسطس 2019)

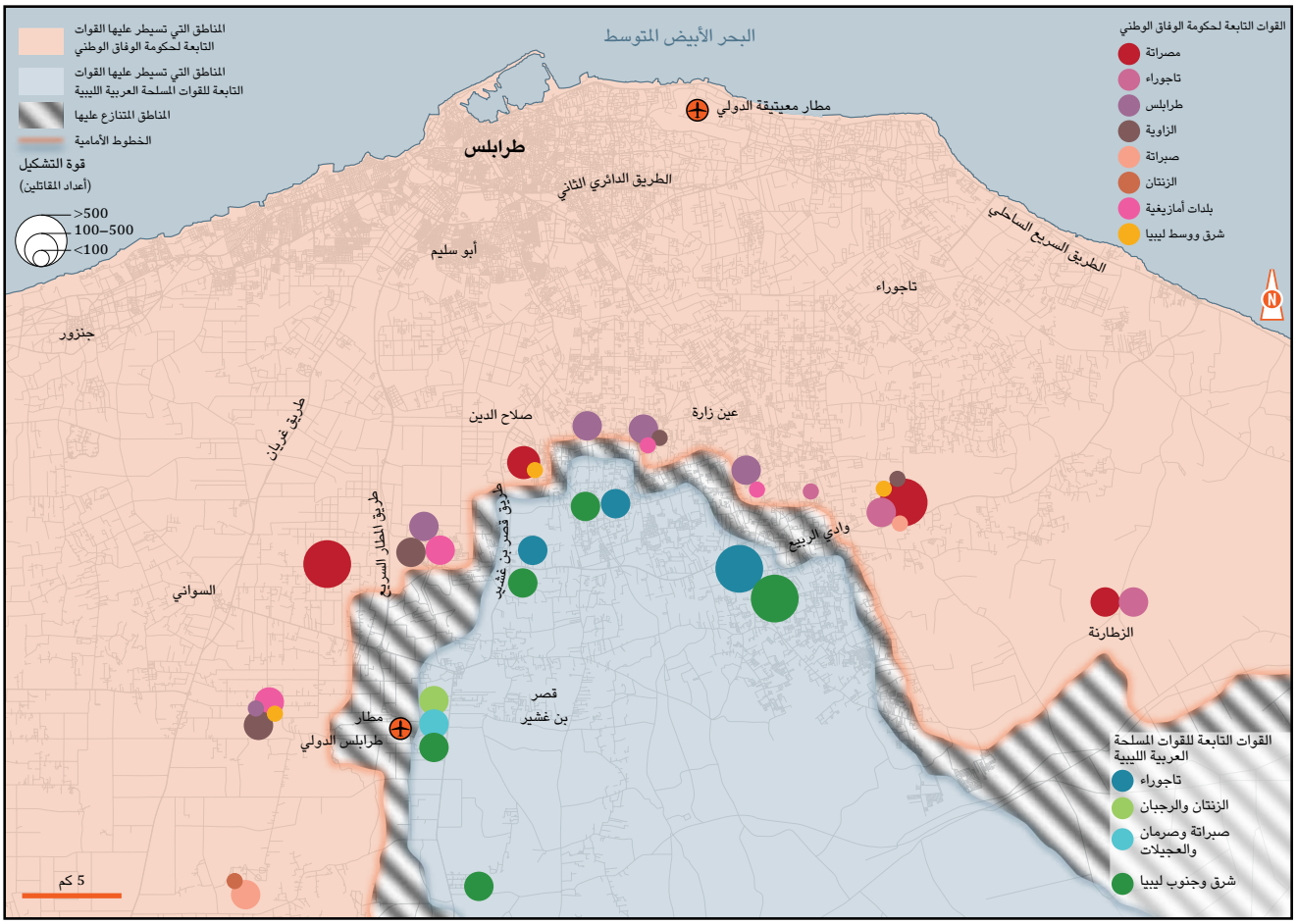

المصدر: ولفرام لاخر (مصدر بيانات الخريطة الأساسية: OpenStreetMap)

التقى بعض السياسيين من مصراتة مع حفتر في مقره خارج بنغازي خلال شهر مارس وأكدوا له أن المجموعات المسلحة من مصراتة لن تقف في وجه دخول قواته إلى طرابلس[14].

وبصورة أربكت هذه التوقعات، قامت قوات فصيل الزاوية الذي كان يجري محادثات مع حفتر بمفاجأة جنوده عند نقطة التفتيش 27، وأسروا 128 منهم وتسببوا في فرار الباقين (عبد الله ونصر، 2019)[15]. وبعد اكتشاف تواطؤ ناجي قنيدي مع حفتر، حاول ضباطه في فرسان جنزور القبض عليه، وأضرموا النار في منزله عندما لم يجدوه. وهرب قنيدي إلى غريان مع حوالي 15 من الموالين المقربين[16]. واحتشدت قوة مكافحة الإرهاب التي تهيمن عليها قوات مصراتة في 4 أبريل لمواجهة تقدم القوات المسلحة العربية الليبية[17]. واحتشدت كذلك مجموعة صغيرة من المقاتلين من تشكيلين في طرابلس- كتيبة ثوار طرابلس وكتيبة النواصي - وانطلقت لمواجهة قوات حفتر عند سفوح الجبال شمال غريان[18]. كما بدأت ميليشيات طرابلس باعتقال المسؤولين المشتبه بتواطؤهم مع حفتر، مثل وكيل وزارة الدفاع ووكيل جهاز المخابرات[19].

ونتيجة لهذه النكسات، باءت محاولات حفتر لاكتساب موطئ قدم سريع في طرابلس وإحداث الانشقاقات بالفشل. لكن خلال الأيام القليلة الأولى من الحرب ظلت المقاومة التي تواجه قوات حفتر ضعيفة وتفتقر إلى التنسيق. وفي اليوم الثاني من الهجوم، كانت القوات المؤلفة بشكل رئيسي من الجزء الشرقي من ليبيا والتي جاءت من غريان قد وصلت إلى السواني، جنوب غرب طرابلس. في اليوم التالي، انضم الكانيات من ترهونة إلى هجوم حفتر- على عكس الوعود التي قدمها الإخوة الكاني لقادة من مصراتة في اليوم السابق – واندفعوا نحو منطقة وادي الربيع إلى الجنوب الشرقي من العاصمة[20].

لكن بحلول ذلك الوقت، كانت المجموعات المسلحة في معظم أنحاء غرب ليبيا قد بدأت بالاحتشاد لمواجهة هجوم حفتر. وكان الفشل الذي منيت به خطة حفتر الأولية قد أدى إلى وضع حفتر في صورة المعتدي الخارجي وهو ما كان حفتر يحاول تجنبه. ونظرا إلى أن المسؤولية عن الحرب تقع على عاتق حفتر فعليا، فقد توحد معظم غرب ليبيا وراء حكومة الوفاق الوطني للدفاع عن العاصمة ضد الهجوم.

القوات التي تقاتل حفتر: ليست مجرد تحالف ناجم عن الظروف

عمل التحالف الرامي إلى مقاومة حفتر على الجمع بين مجموعات كانت على طرفي النقيض في الانقسام السياسي، وفي بعض الحالات كانت تقاتل بعضها بعضًا في الآونة الأخيرة. ومع ذلك، فهو ليس مجرد تحالف انتهازي قائم على الظروف الراهنة؛ فهذه القوات تربطها أواصر تعود جذورها إلى حرب عام 2011 ضد القذافي (انظر الشكل 1).

من يقاتل ضد حفتر؟

تعود أصول القوات التي تحارب حفتر حاليا بشكل كبير إلى حرب 2011. فجذور كثير منهم ضاربة بعمق في المجتمعات المحلية وغاية في التماسك والانسجام بسبب نضالهم الجماعي في عام 2011.

مجموعات طرابلس

تشكل الميليشيات التي سيطرت على المشهد

الأمني في طرابلس في السنوات الأخيرة – وهي إلى حد كبير من تشكيلات ما بعد الثورة – مكونًا ثانويًا من القوى المناهضة لحفتر. فأكبر مجموعة من المقاتلين من طرابلس (حوالي 300 مقاتل)[21] – والتي تكبدت خسائر فادحة – هي التي قادها عبد الغني "غنيوة" الككلي، الذي ترأس الميليشيات لسنوات في حي أبو سليم بالعاصمة. وتقاتل قوات الككلي على الجبهة المحيطة بمطار طرابلس الدولي (انظر الخارطة 1)، وتشمل مقاتلين من مجتمع ككلة ذو الأواصر القوية[22].

وتحتل كتيبة ثوار طرابلس وقوة الردع الخاصة المرتبة الثانية من حيث عدد المقاتلين، إذ تغيرت ملامح كتيبة ثوار طرابلس مما كانت عليه في عامي 2017– 2018، عندما ذاع صيت قادة الجماعة السيء نتيجة دورهم في الأنشطة الاقتصادية المشبوهة. وقُتل أشهر قادة كتيبة ثوار طرابلس أو أجبروا على النفي في عملية تطهير داخلي في أواخر عام 2018 وأوائل عام 2019 (بادي، 2019). وشهدت التعبئة العسكرية ضد حفتر في أبريل 2019 عودة القادة التاريخيين للجماعة من عام 2011، الذين ظلوا بعيدين عن أنشطة المجموعة في السنوات الأخيرة[23]. وجلب هؤلاء القادة السابقون معهم مقاتلين من بلدة نالوت بجبل نفوسة، حيث تشكلت كتيبة ثوار طرابلس وقاتلت في عام 2011. ويعد الأشخاص الذين يقاتلون في صفوف كتيبة ثوار طرابلس مجموعة قوية الأواصر، والقليل من بين رجال الميليشيات الذين يقبضون رواتب ممن قام قادة كتيبة ثوار طرابلس بتجنيدهم في السنوات الأخيرة موجودون على الجبهات الأمامية[24].

وتعتبر قوة الردع الخاصة أكثر ميليشيات طرابلس قوة من الناحية العسكرية، لكن غالبية القوة امتنعت عن الانضمام إلى القتال ضد حفتر حتى منتصف يونيو 2019. ولطالما كان منتقدو الجماعة يشتبهون منذ فترة طويلة بأن القادة السلفيين من أتباع التيار المدخلي في قوة الردع الخاصة متواطئون مع حفتر. وفي أواسط يونيو، دخلت مجموعة من المقاتلين تتراوح أعدادهم ما بين 150 إلى 200 مقاتل تحت قيادة محمود حمزة الحرب لمواجهة حفتر، في حركة تسعى إلى توضيح موقف قوة الردع الخاصة[25].

تشارك عدة مجموعات طرابلس في القتال بأعداد أقل، بما في ذلك كتائب النواصي وباب تاجوراء والضمان، علاوة على فرسان جنزور. وكانت المجموعات الأربع مشهورة بممارسات السلب التي ميزت "كارتيل ميليشيات" طرابلس في أوجها. وجميعها منتشرة على جبهتي عين زارة وصلاح الدين (انظر الخارطة 1) – باستثناء فرسان جنزور، الذين كانوا يقاتلون على جبهة المطار[26][27].

أخيرًا، احتشدت عدة مجموعات متوسطة الحجم من تاجوراء جمعتها علاقة سيئة مع ميليشيات الكارتيل قبل هجوم حفتر وهي كتيبة رحبة الدروع بقيادة بشير خلف الله (البقرة)، التي يبلغ عدد عناصرها حوالي 200 عنصر، إضافة إلى الكتائب الأصغر حجما وهي أسود تاجوراء والرواصد وفتح مكة. وقد انتشرت هذه الكتائب على أقصى الجبهات الأمامية الشرقية لوادي الربيع والزطارنة (انظر الخارطة 1). ولا تكمن القوة القتالية لمعظم المجموعات المسلحة من تاجوراء في الميليشيات الصغيرة الدائمة التي نشرتها قبل الحرب، ولكن في المقاتلين الذين أعادوا تجميع صفوفهم بعد عودتهم إلى الحياة المدنية قبل سنوات. فهؤلاء الأفراد ومحيطهم الاجتماعي مؤمنون بشدة بثورة عام 2011.[28]

مجموعات غرب ليبيا

من بين المجموعات الموجودة في المنطقة إلى غرب وجنوب طرابلس، كانت لإحدى أصغر فرق المقاتلين هناك دور كبير وهي قوات الزنتان بقيادة أسامة الجويلي. ويبلغ عدد مقاتلي الزنتان المناهضين لحفتر حوالي 100 عنصر، لأن المدينة منقسمة بين مناهض ومؤيد لحفتر، ويقاتل عدد مماثل من الزنتان تقريبا لصالح حفتر. هذا الانقسام الداخلي يعتبر جديدا بالنسبة للزنتان التي كانت تعمل تحت راية واحدة في كل من صراعها ضد القذافي في عام 2011 والحرب ضد ائتلاف فجر ليبيا بقيادة قوات مصراتة في عام 2014. تسبب هذا الانشقاق في إثارة قلق المجتمع، ونتيجة لذلك، لم يتم حشد الغالبية العظمى من مقاتلي الزنتان المحتملين[29].

يدرك حلفاء الزنتان من بين القوات التي تقاتل حفتر تمامًا أنهم يحتاجون إلى تجنب عزل قوات الزنتان، خشية أن تنضم معظم قوات البلدة إلى هجوم حفتر[30]. وهذا ما يفسر السبب في تعيين الجويلي أيضًا كرئيس لغرفة العمليات المشتركة لجميع القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني في طرابلس، إضافة إلى كونه آمر المنطقة العسكرية الغربية. وهذا ما يفسر أيضًا لماذا امتنعت القوات المنحدرة من البلدان الأمازيغية عن مهاجمة قاعدة الوطية الجوية التي يسيطر عليها مقاتلو الزنتان والرجبان الموالون لحفتر.

وتنحدر أكبر فرقة من المقاتلين في المنطقة من الزاوية. حيث تم نشر حوالي 400 مقاتل من الزاوية على مختلف الجبهات الأمامية، ومعظمهم حول المطار. والعديد من هؤلاء الأفراد هم أعضاء المجموعات المسلحة التي نشأت خلال حرب 2011، مثل كتائب الفاروق والشهيد محمد الكيلاني، والذين لم يكونوا فاعلين نشطين قبل هجوم أبريل 2019. ويقود مجموعتين من الزاوية حاليا عددا من العقائدين الأيديولوجين وهما كتيبة الفاروق ومقاتلو

الشكل 1

أصول المقاتلين التابعين لحكومة الوفاق الوطني على الجبهات الأمامية لطرابلس الكبرى

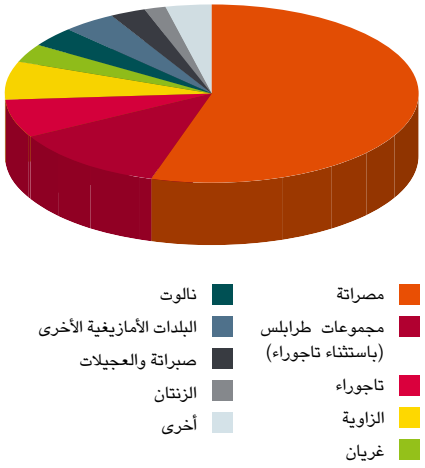

المجموع: حوالي 5،750 مقاتل

ملاحظة: لا يشمل الشكل 1 قوات مصراتة المنتشرة في سرت وعلى المحور الجنوبي، ولا القوات المتبقية في الزاوية والبلدات الأمازيغية لصد الهجمات من البلدات المجاورة. المصدر: المؤلف [31]

الشكل 2

أصول 527 من المقاتلين التابعين لحكومة الوفاق الوطني الذين قتلوا قبل 30 يوليو 2019

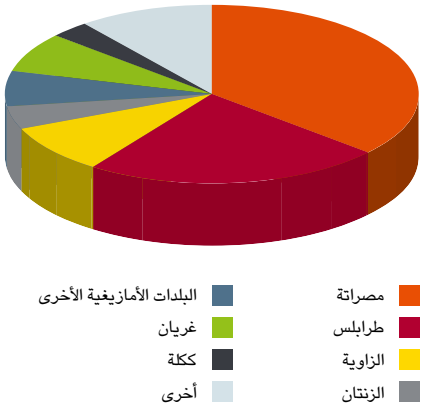

المصدر: قائمة غير منشورة بأسماء المقاتلين الذين قتلوا تم تجميعها نيابة عن كبار القادة في القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني، والتي تحقق منها المؤلف.

غرفة عمليات ثوار ليبيا، الذين ينتشرون على جبهة عين زارة. كما انضم العشرات من المقاتلين والضباط من الزاوية إلى قوات المنطقة العسكرية الغربية تحت قيادة الجويلي، والتي تنتشر بين طرابلس وغريان. وإضافة إلى المقاتلين على الجبهة، لا تزال هناك قوات كبيرة في الزاوية نفسها لمواجهة أي هجوم محتمل من قبل الموالين لحفتر والمتمركزين في صبراتة وصرمان المجاورتين[32].

> **يرى العديد من القادة أن الحكومة مخترقة من مسؤولين تربطهم صلات بحفتر وأنها غاية في الفساد وانعدام الكفاءة.“**

ورغم أنهم أقل عددا من قوات الزاوية، يشكل المقاتلون من غريان ونالوت فرقا كبيرة تضم حوالي 200 عنصرا في كل فرقة. حيث تنشر كتيبة من نالوت مكونة من 150 عنصرا على جبهة المطار، ويقاتل حوالي 40 – 50 مقاتلاً من البلدة مع كتيبة ثوار طرابلس في عين زارة.[33]

أدت سيطرة حفتر على غريان بمساعدة قائد الميليشيا المحلية عادل دعاب إلى طرد حوالي 70 مقاتلا من مقاتلي غريان من مدينتهم في البداية. وأثناء قتالهم تحت قيادة الجويلي لاستعادة السيطرة على غريان، ازدادت أعدادهم وبعد استعادة المدينة تزايد عدد عناصر القوة ليصل إلى 200 مقاتل على الأقل[34]. ويشكل حوالي 150 مقاتلاً من صبراتة والعجيلات جزءًا من قوات الجويلي من الزنتان، وقوات الزاوية في المطار، وقوة مكافحة الارهاب بقيادة قوات مصراتة في وادي الربيع. وكان هؤلاء المقاتلون غير نشطين أو فاعلين قبل هجوم حفتر[35].

تنتشر القوة الوطنية المتحركة على جبهات المطار وصلاح الدين. وتتشكل هذه القوة من مجموعات البلدات الأمازيغية التي قاتلت في الحرب ضد القذافي في عام 2011. والظروف الطبيعية، تمتلك القوة الوطنية المتحركة من 60–70 مقاتلا على الجبهة في أي وقت، لكنهم يتناوبون كل بضعة أيام، وبالتالي فإن القوة التي انضمت حتى الآن تقارب 120–140 مقاتلا. وبعيدا عن القوة الوطنية المتحركة، انضمت مجموعات أصغر من المقاتلين من تضم كل منها 30 إلى 60 عنصرا من بلدتي جادو ويفرن الأمازيغية، إلى مجموعات مسلحة من طرابلس في جبهتي عين زارة وصلاح الدين. وانضم نفس العدد من المقاتلين من يفرن ونالوت إلى المنطقة العسكرية الغربية بقيادة الجويلي وتم نشرهم في منطقة غريان. والسبب الرئيسي وراء انضمام عدد قليل من هؤلاء المقاتلين إلى الحرب من هذه البلدات، ومن كاباو ونالوت وزوارة، أنهم يواجهون تهديدات محتملة من القوات الموالية لحفتر في البلدات والقواعد المجاورة. لذلك تبقى غالبية المقاتلين المحتملين من البلدات الأمازيغية في مجتمعاتهم لمنع تقدم هذه القوات الموالية لحفتر[36].

قوات مصراتة

تشكل قوات مصراتة إلى حد بعيد أكبر فرقة بين المجموعات المختلفة التي تقاتل حفتر. وهي منتشرة على جميع خطوط طرابلس الأمامية، إضافة إلى سرت وجنوب مصراتة، حيث يهددون خطوط إمدادات حفتر. وغالبًا ما تضم كتائب مصراتة الأكبر، مثل المحجوب والحلبوص وحطين، مجموعات منتشرة في كل من طرابلس وسرت أو على المحور الجنوبي. وكان جميع المقاتلين من مصراتة، باستثناء جزء بسيط ممن يشاركون الآن في الحرب، قد عادوا إلى الحياة المدنية في السنوات السابقة، ولم يحتشدوا إلا رداً على هجوم حفتر[37].

ويقع أكبر تركيز لقوات مصراتة على جبهة وادي الربيع، حيث احتشد ما يقارب من 1200 مقاتل تحت قيادة قوة مكافحة الارهاب، وهي هيكل إداري وقيادي يضم جزءًا من القوات التي قاتلت تنظيم الدولة الإسلامية في سرت. كما تعمل حوالي 40 كتيبة من مصراتة تحت قيادة قوة مكافحة الارهاب في وادي الربيع. وتأسست هذه الكتائب في حرب عام 2011، وحافظت إلى حد كبير على تشكيلها وقيادتها. ولكل منها قاعدتها الخاصة في المحور[38].

والبعض من مجموعات مصراتة الكبيرة المنتشرة في صلاح الدين معروفة بعدائها السابق تجاه حكومة الوفاق الوطني ومنها كتائب المرسى والطاجين ولواء الصمود التي تضم مجتمعة حوالي 500 مقاتل على الجبهة[39]. ويخضع صلاح بادي، قائد لواء الصمود لعقوبات فرضتها الأمم المتحدة بسبب ”دوره القيادي“ في صراع طرابلس في أغسطس 2018، حين دعم هجوم الكانيات – وقاتل ضد مجموعات طرابلس المسلحة التي يقاتل في صفها الآن (UNSC, 2018b).

وتشمل هذه القوات عناصر سابقة في سرايا الدفاع عن بنغازي. ومنذ نشرها على الجبهة، كان لهذه المجموعات رد فعل سلبي على محاولات دمجها في هياكل قيادة حكومة الوفاق الوطني الرسمية[40].

تقاتل قوتان كبيرتان من مصراتة على جبهة المطار وهما لواء المحجوب– الذي يضم حوالي 800 مقاتل على الجبهة– والكتيبة 166. وكلا الجماعتان عبارة عن تنظيمات مظلة تضمان عددًا من الكتائب التي تشكلت في عام 2011 في مختلف أحياء مصراتة. ومثل معظم كتائب مصراتة الأخرى، فقد كان آخر حشد لهذه القوات في عام 2016 في الحرب ضد الدولة الاسلامية في سرت، حيث عاد معظم المقاتلين إلى الحياة المدنية واحتشدوا مجددا رداً على هجوم حفتر[41].

نشرت المجموعات من مصراتة ما يقارب 550 – 600 مركبة في سرت وكذلك القواعد الأمامية بالقرب من السدادة وبئر دوفان وأبو نجيم– وبلغ عدد المقاتلين أربعة أضعاف عدد المركبات. وشمل المقاتلون ما يقارب من 40 عنصرا سابقا من سرايا الدفاع عن بنغازي إضافةً إلى مقاتلين آخرين من وسط وجنوب وشرق ليبيا[42].

منذ أن بدأ الصراع، كان هناك سوء فهم شائع بين الدبلوماسيين الغربيين والمراقبين الأجانب بأن الحشد من مصراتة كان محدودا حتى تاريخه[43]. وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك احتمال لمزيد من الحشد في حال زادت وتيرة التهديد الذي تشكله قوات حفتر، فإن النقاش في هذه الورقة يبين أن مشاركة مجموعات مصراتة في الحرب واسعة. ويؤكد ذلك أيضًا عدد المقاتلين من مصراتة الذين قُتلوا في النزاع: حيث قُتل حوالي 200 مقاتل بحلول نهاية يوليو 2019، وهو ما يمثل أكثر من ثلث جميع المقاتلين الذين قتلوا في صفوف القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني (انظر الشكل 2).

مقاتلون من الشرق والجنوب

معظم القوات المذكورة أعلاه متجذرة في مجتمعات معينة في غرب ليبيا. وغالبًا ما تكون متجذرة بعمق في هذه المجتمعات، مع وجود صلات قرابة أو صداقة او جوار تعزز وتقوي العلاقات بين المقاتلين.

وانضم المقاتلون الذين طردتهم قوات حفتر من جنوب ووسط وشرق ليبيا إلى مجموعات غرب ليبيا. ومعظمهم عناصر مدنيون من سرايا الدفاع عن بنغازي ومجموعات مسلحة من أجدابيا ومنطقة الجفرة، إضافة إلى العشرات من الضباط العسكريين من الشرق. ويرى معظمهم أن نضالهم في طرابلس هو تمهيد لعودتهم إلى شرق ليبيا. وحقيقة أن قوات حفتر دمرت أو صادرت أو أعادت احتلال ممتلكات عائلات بنغازي التي حارب أفرادها ضد حفتر تعد دافعا قويا لكثير من هؤلاء المقاتلين[44].

والمجموعة الرئيسية من جنوب ليبيا التي تقاتل في منطقة طرابلس هم مقاتلو التبو بقيادة حسن موسى، الذين انضموا إلى القوات من الزنتان[45].

الخارطة 2 جنوب- غرب ليبيا (كما في 19 أغسطس 2019)

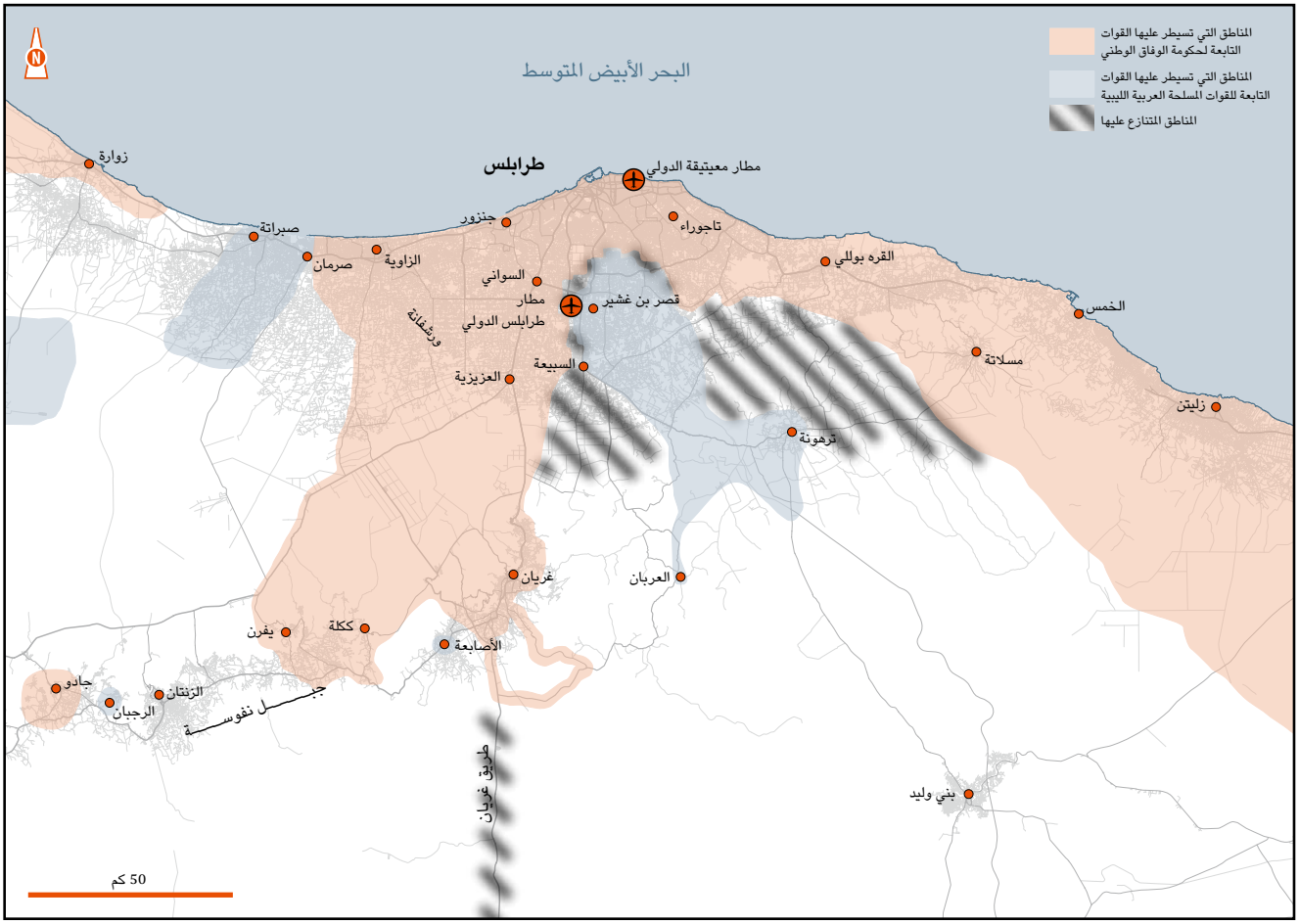

المصدر: ولفرام لاخر (مصدر بيانات الخريطة الأساسية: OpenStreetMap)

وعلى نحو شبيه بحال موسى، فإن العديد من هؤلاء المقاتلين هم محاربون قدامى شاركوا في حرب 2011 ضد القذافي. وبعد أن أيدوا في البداية حملة حفتر في بنغازي في عام 2014 ثم قاتلوا بعد ذلك مع قائد الميليشيا إبراهيم الجضران ضد قوات مصراتة في أوائل عام 2015، أصبحت هذه المجموعة منذ ذلك الحين معارضة لحفتر[46].

أخيرًا، انضم المقاتلون من جنوب ليبيا وما وراءها أيضًا إلى المجموعات المسلحة مقابل المال، أكثر مما هو من منطلق الالتزام بقضية القتال ضد حفتر. ويضم هؤلاء المقاتلون عناصر من مجتمعات الطوارق والمحاميد، الذين لا يحمل الكثير منهم الجنسية الليبية. لكن هؤلاء المقاتلين مدفوعي الاجر يشكلون نسبة ضئيلة للغاية من القوات التي تقاتل لحماية طرابلس[47].

القيادة والتنسيق والدمج

تضم القوات التي تقاتل حاليا ضد حفتر المجموعات التي كانت تناصب بعضها البعض العداء ووصل بها الأمر إلى حد الاقتتال على مدار السنوات الماضية؛ ففي الفترة ما بين عامي 2015-2014، قاتلت قوات الزنتان ضد معظم المجموعات التي أصبحت متحالفة معهم الآن، في حين اصطدمت بعض مجموعات مصراتة في الفترة ما بين عامي 2018-2017 مع المجموعات المسلحة من طرابلس.

وتضم هذه القوات أيضًا العديد من المجموعات التي كانت حتى وقت قريب تعارض حكومة الوفاق الوطني. ومن غير المثير للدهشة أن العلاقات بين بعض هذه المجموعات يشوبها التوتر في بعض الأحيان وتتسم بقلة الثقة. ولكن على ضوء هذا التاريخ، فإن درجة الدمج والتنسيق بينهما مثيرة أكثر للإعجاب.

في معظم المحاور تقاتل مجموعات عديدة من أصول محلية مختلفة على مقربة من بعضها البعض. فعلى سبيل المثال، تنتشر ثماني مجموعات رئيسية من أصول مختلفة على الجبهة شبه الدائرية حول مطار طرابلس الدولي. وتضم بعض هذه المجموعات عددًا من المجموعات الفرعية. وعلى الرغم من أن معظمهم يتصلون بهيكل القيادة الرسمية في حكومة الوفاق الوطني، إلا أن الكتائب الموجودة على هذه الجبهة وغيرها من الجبهات مستقلة إلى حد كبير في اتخاذ القرارات. وقد برز قادتهم من المجموعات نفسها - وغالبًا في حروب عامي 2011 أو 2014 – ولم يتم تعيينهم من قبل حكومة الوفاق الوطني. وقد حققت قيادة جيش حكومة الوفاق الوطني تقدماً تدريجياً في ربط المجموعات المسلحة بتسلسل القيادة الرسمي؛ غير أن معظم التنسيق اليومي يتم مباشرة بين القادة الميدانيين وليس من خلال هياكل القيادة الرسمية. ويخلق هذا الأمر تحديات فيما يتعلق بتوجيه العمليات. وكثيرا ما يروي القادة عن كيفية اتفاقهم على خطط لهجوم منسق، لتقوم إحدى المجموعات المعنية بالتخلي عن الخطة عندما يحين الوقت[48].

هناك عدة عوامل تفسر مشاكل التنسيق هذه.

أولاً، تتسم العلاقات بين بعض القوى بانعدام الثقة بسبب النزاعات السابقة بينها. فعلى سبيل المثال، لا يخفي السياسيون والقادة من مصراتة استيائهم المستمر من ميليشيات طرابلس التي مارست نفوذاً غاشما على مؤسسات الدولة في السنوات الأخيرة. وبالنسبة للكثيرين، فإن الحرب ضد حفتر قد أرجأت الصراع مع مجموعات طرابلس. وبالنظر إلى هذا السياق، تشتبه بعض المجموعات بأن مجموعات أخرى تسعى للحفاظ على ترساناتها الخاصة ودفع حلفائها إلى استنفاد ترساناتهم، تحسباً لصراع مستقبلي فيما بينهم[49].

ثانياً، يزداد عدم الثقة تجاه الحكومة بين المجموعات المسلحة. ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن

تكوين الحكومة لم يتغير إلى حد كبير عن الفترة التي سبقت هجوم حفتر. وتم تعيين الوزراء وكبار المسؤولين في محاولة لاستيعاب الفصائل السياسية المتنوعة، بما في ذلك الفصائل التي كانت – وفي بعض الحالات لا تزال – على علاقة جيدة مع حفتر. لذلك يرى العديد من القادة أن الحكومة مخترقة من مسؤولين تربطهم صلات بحفتر أو مؤيديه الإقليميين. كما أنهم يرون أن الحكومة غاية في الفساد وانعدام الكفاءة، وكثيراً ما يلقون باللائمة على عدم إحراز تقدم في ساحة المعركة على ضعف القيادة السياسية. وهناك مطالب متكررة تنادي بإقالة المسؤولين الرئيسيين. ومع ذلك، فإن معظم القادة يدركون تمام الإدراك أنهم لا يستطيعون استبدال رئيس المجلس الرئاسي السراج، لأن ذلك قد يعرض وضع حكومة طرابلس للخطر باعتبارها السلطة المعترف بها دولياً في ليبيا[50].

مصدر آخر لعدم الثقة في الحكومة هو حقيقة أن السلطات لم تقدم سوى دعم محدود للمجموعات المسلحة التي تخوض الحرب. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الذخيرة والأموال للتعويض عن الآليات والأسلحة الثقيلة التي دُمرت خلال القتال. ويبدو أن الحكومة تواجه صعوبات حقيقية في استيراد الذخيرة بسبب حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة؛ وبدلاً من ذلك، فإنها تحاول الحصول على الذخيرة من السوق المحلية. وفي الأسابيع الأولى من الحرب، أصدر كبار ضباط حكومة الوفاق الوطني شيكات للقادة من أجل شراء الذخيرة من السوق السوداء المحلية. وشملت عمليات الشراء أيضا عمليات شراء من القادة في قوات حفتر[51].

وعلى مدى أربعة أشهر من الحرب استمرت هذه المشكلات. ومنذ يونيو، لجأت القيادة المسؤولة عن الإمدادات والتدريب إلى نظام تشتري من خلاله الذخيرة من المجموعات المسلحة بعد التفتيش، ثم تعيد نصف الذخيرة إلى نفس المجموعات التي قامت بتزويد هذه الذخيرة وتحتفظ بالنصف الآخر. وبهذه الطريقة، تقوم قيادة الجيش تدريجياً ببناء مخزونات الذخيرة الخاصة بها[52]. وقد يكون الموقف المتحفظ للقيادة تجاه مطالب المجموعات المسلحة بالذخيرة جزءًا من وسيلة للحد من الهدر في الاستخدام. لكن وفقًا للقادة الميدانيين والمراقبين المقربين، لا تزال الحكومة قاصرة عن الوفاء باحتياجات المجموعات المسلحة في ساحة المعركة[53].

في حين أن حظر الأسلحة قد يفسر النهج الحذر الذي تتبعه الحكومة تجاه الذخيرة، فإن إخفاقها في استبدال الآليات المدمرة وتعويض المجموعات المسلحة عن الأسلحة الثقيلة التي دمرتها نيران العدو تسبب في إحباط أكبر بين القادة. فقد قامت هذه المجموعات المسلحة في الغالب ببناء مخزوناتها من الأسلحة الثقيلة خلال حرب 2011 وما تلاها، وبالتالي تعتبر الأسلحة ملكًا لها. ولم تدفع قيادة الجيش سوى تعويضات عن جزء ضئيل من "الآليات"[54] التي تم تدميرها حتى الآن – والتي يقدر عددها بالمئات[55] – في حين لم تدفع أي تعويضات مقابل الأسلحة الثقيلة. وقد استنفدت بعض الكتائب الأصغر حجما بالفعل أجزاء كبيرة من ترساناتها بهذه الطريقة وتفتقر الآن إلى القدرة القتالية[56].

هذا النقص في الدعم الحكومي يترك لقيادة الجيش القليل لتقدمه في مقابل تعاون المجموعات المسلحة. كما أنه يغذي الشكوك بين المقاتلين والقادة بأن الحكومة تسعى إلى استنفاد ترسانات المجموعات المسلحة من أجل تعزيز سلطتها. ونتيجة لذلك، تحجم المجموعات المسلحة عن استخدام مخزوناتها من الذخيرة – وهي في كثير من الحالات مخزونات ضخمة.

ركزت مساهمة الحكومة حتى الآن على سد الثغرات الرئيسية في قدراتها العسكرية من خلال الدعم الذي تقدمه تركيا. ويتضمن هذا الدعم على وجه الخصوص عددًا من الطائرات المسيرة من طراز بيركتار تركية الصنع – والتي قامت الطائرات الحربية والطائرات المسيرة الموالية لحفتر بتدمير ثلاث منها على الأقل حتى الآن، غير أن عدد منها لا يزال في الخدمة– بالإضافة إلى ناقلات الجنود المدرعة والقذائف الموجهة المضادة للدبابات. وهناك اعتقاد على نطاق واسع بأن الضباط الأتراك هم من يقومون بتشغيل الطائرات المسيرة. ولم تتنافس المجموعات المسلحة على التحكم بالطائرات المسيرة، لأنها تفتقر إلى الخبرة اللازمة لتشغيلها[57]. وزاد توزيع ناقلات الجنود المدرعة والقذائف الموجهة المضادة للدبابات من التوترات بين القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني. فقد تم توزيع ناقلات الجنود المدرعة بشكل متساوي على قادة المناطق العسكرية الثلاث – الغرب وطرابلس والوسط. غير أن بعض قادة مصراتة اشتكوا من أنه يجب إعطاؤهم عددًا أكبر من ناقلات الجنود المدرعة مقارنةً بالمجموعات المسلحة في طرابلس نظرًا إلى أنهم قد نشروا قوات أكثر من ذلك بكثير[58]. كما ظهرت توترات مماثلة حول تخصيص الأموال لمعالجة المقاتلين الجرحى في الخارج والتحكم بها[59].

وكلما طال أمد الحرب، زاد احتمالية أن يصبح الطلب على الدعم الحكومي والتنافس على تخصيصه، عاملا في تحديد العلاقات السياسية بين القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني. ويمكن للقادة الذين يتمتعون بفرص أفضل للوصول إلى ميزانيات الدولة والدعم الخارجي اغتنام الفرصة لتعزيز قواتهم، وربما تأسيس ميليشيات جديدة وأكثر قوة.

دمج تصاعدي

هناك تطور ملحوظ منذ بدء الحرب وهو مدى الدمج بين العديد من المجموعات في ساحة المعركة. فقد اختارت وحدات منفصلة القتال سويا وانضمت مجموعات صغيرة من المقاتلين إلى مجموعات مسلحة من مختلف الأصول المحلية. وعملية الدمج هذه هي إلى حد كبير نتيجة لعمل قادة المجموعات المسلحة أنفسهم وليس هيكل القيادة الرسمي. يعتمد هذا الأمر بشكل عام على العلاقات الشخصية بين القادة التي تعود غالباً إلى حرب 2011.

ومن الأمثلة على ما سبق قوات الزنتان التي تقاتل على جبهة المطار مع من كانوا أعدائهم في السابق في عام 2014 وهم المقاتلون الأمازيغ من القوة الوطنية المتحركة وفرسان جنزور وقوات الزاوية. كما كان المقاتلون من غريان وصبراتة أعداء الزنتان في عام 2014، وهم الآن مدمجون في القوات التي يقودها قادة من الزنتان جنوب طرابلس – بين العزيزية وغريان – إلى جانب مقاتلين من الزاوية والبلدات الأمازيغية. كما انضمت مجموعات صغيرة من المقاتلين من جادو إلى كتيبة باب تاجوراء في عين زارة. وعلى نحو مماثل، انضمت مجموعات صغيرة من نالوت إلى كتيبة ثوار طرابلس في نفس المنطقة. وتضم القوات التي تم نشرها تحت قيادة قوة مكافحة الإرهاب الخاضعة لهيمنة مصراتة في وادي الربيع مقاتلين من صبراتة وشرق ليبيا، إضافة إلى مجموعات مسلحة من تاجوراء – وجميعهم انضموا إلى هذه القوات فقط بعد اندلاع الحرب[60]. ويمكن أن تشكل حالات الاندماج والتعاون نقطة انطلاق لإنشاء قوى مدمجة بشكل صحيح – بمعنى تشكيل وحدات ليس لها ارتباط بمجتمع معين، ولكن لديها روح الجماعة والولاء لهيكل قيادة موحد.

متطرفون أم مجرمون؟

سعت وسائل الإعلام الليبية والحكومات الأجنبية التي تدعم حفتر إلى تصوير القوى التي تحارب حفتر في طرابلس على أنها خاضعة لهيمنة المتطرفين والمجرمين[61]. وبدرجة أقل، دعمت بعض وسائل الإعلام الدولية مثل هذه الادعاءات (Kirkpatrick, 2019a). وكانت الرواية مؤثرة بما فيه الكفاية لدفع فرنسا لإدخال جملة في بيان الاتحاد الأوروبي للتعبير عن "قلقها من تورط عناصر إرهابية وإجرامية في القتال، بما في ذلك الأفراد المدرجين على قائمة مجلس الأمن" (European Council, 2019; Viscusi, 2019). وأصبح هذا النوع من الخطاب سمة متكررة للبيانات الدولية حول الوضع في ليبيا.

هذه الادعاءات مضللة. فمن بين الليبيين الخاضعين لعقوبات الأمم المتحدة، فإن صلاح بادي هو الوحيد الذي يشارك في القتال. وتمت معاقبة بادي لمشاركته في هجوم عسكري قاده الإخوة الكاني – الذين يقاتلون الآن مع حفتر – وكانت عواقبه على المدنيين والعملية السياسية

في ليبيا أقل بكثير من عواقب هجوم حفتر، الذي لم يخضع للعقوبات[62]. علاوة على ذلك، وعلى عكس ما أكدته بعض التقارير، فإن بادي ليس "قائدًا إسلاميًا متشددًا" (Kirkpatrick, 2019a)؛ وفي الواقع ينفي بادي نفسه أنه إسلامي، وليس هناك دليل يناقض هذا النفي[63].

وزعمت تقارير إعلامية مرارًا وتكرارًا أن ثلاثة أفراد آخرين مدرجين على القائمة انضموا إلى القوات التي تقاتل حفتر وهم عبد الرحمن ميلاد من الزاوية وأحمد الدباشي من صبراتة، اللذان يخضعان للعقوبات نتيجة تورطهما في تهريب المهاجرين، إضافة إلى إبراهيم الجضران، الذي يخضع لعقوبات نتيجة هجماته المتكررة على موانئ النفط في الشرق (المرصد، 2019 أ؛ 2019 ب؛ الحرة، 2019). لكن وعلى الرغم من أن ميلاد والدباشي انضموا في البداية إلى القتال، فإن قادة آخرين سرعان ما أقنعوهما بالانسحاب بسبب الاهتمام السلبي الذي تسببا به، وقام وزير الداخلية فتحي باشاغا بتكليف عدة وحدات للبحث عنهم واعتقالهم[64]. وأصدر الجضران بيانا دعم فيه المقاومة ضد هجوم حفتر، لكنه لم يشارك في القتال. وأبقت قوات مصراتة التي تضم مقاتلين من أجدابيا، مسقط رأس الجضران، نفسها بعيدة عن الجضران وأتباعه الرئيسيين، الذين يقدر عددهم بأقل من 30 عنصرا[65].

ليس هناك شك في أن بعض مجموعات وأفراد مشاركين في القتال، على الرغم من عدم إدراجهم على قائمة مجلس الأمن، لديهم تاريخ من النشاطات الإجرامية. ينطبق هذا الأمر بشكل خاص على ميليشيات طرابلس التي انخرطت في السلب الغاشم غير المسبوق لمؤسسات الدولة بعد إنشاء حكومة الوفاق الوطني في عام 2016 – وكانت مدعومة بشكل ضمني في هذا الصدد من قبل الحكومات الغربية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلا أن تسببت هذه الحالة بتجدد الصراع في طرابلس (لاخر والإدريسي، 2018). وتشارك بعض المجموعات أيضًا في مجال ابتزاز واستغلال المهاجرين المحتجزين في مراكز الاحتجاز الرسمية، بعد أن اعترضهم خفر السواحل الليبي في عمليات دعمتها الدول الأوروبية (Amnesty International, 2017; Micallef, Horsley, and Bish, 2019). وحظيت هذه القضية باهتمام واسع بعد غارة جوية نفذتها طائرات حربية أجنبية على الأرجح لدعم قوات حفتر، مما أسفر عن مقتل 53 شخصًا في مركز اعتقال في تاجوراء في 2 يوليو. وكان مركز الاحتجاز بجوار قاعدة لكتيبة الضمان، التي كانت تسيطر فعليا على مركز الاحتجاز وأجبرت المحتجزين على المساعدة في صيانة أسلحتهم (UN News, 2019; Hill, 2019). لكن الميليشيات التي تشارك في مثل هذه الممارسات المشبوهة تشكل الآن أقلية في القوات التي تقاتل حفتر.

كما تستخدم التقارير الإعلامية أيضًا مشاركة المقاتلين من سرايا الدفاع عن بنغازي كدليل على وجود متطرفين (Kirkpatrick, 2019a). وكانت سرايا الدفاع عن بنغازي عبارة عن مجموعة من المقاتلين من بنغازي تشكلت في مصراتة في عام 2016 وشنت عدد

الصورة 2 المقاتلون الموالون لحفتر يحصلون على الطعام في محطة توزيع في الزاوية، ليبيا، بعد أسرهم على يد الميليشيات الموالية لحكومة الوفاق الوطني، أبريل، 2019: المصدر: محمد تركيا/ صورة لوكالة الأنباء الفرنسية

> تقف القوات المناهضة لحفتر معا نتيجة الخطر الموحد الذي يواجهها، غير أن حفتر يحتاج إلى الانتصار ليحافظ على تماسك ائتلافه"

من الهجمات نحو المناطق الشرقية الخاضعة لسيطرة حفتر. واشتملت المجموعة، في البداية، على بعض الأعضاء السابقين في جماعة أنصار الشريعة المتطرفة، وهي مجموعة اعتبرتها الأمم المتحدة والولايات المتحدة جهة تابعة للقاعدة، أو تحالفت مع أفراد من هذا النوع في هجماتها على المناطق الشرقية. كما تضم أعضاء سابقين في مجلس شورى ثوار بنغازي، وهو تحالف ضم عناصر من كل من أنصار الشريعة والمجموعات المسلحة غير الجهادية وتم تشكيله في عام 2014 ردا على عملية حفتر في بنغازي[66]. غير أن غالبية عناصر سرايا الدفاع عن بنغازي لم يكونوا متطرفين، لكنهم كانوا مدفوعين بالرغبة في محاربة ما اعتبروه الظلم الذي عانوه هم وعائلاتهم على أيدي قوات حفتر (Toaldo and Fitzgerald, 2018). بحلول منتصف عام 2018، انقسمت سرايا الدفاع عن بنغازي إلى عدة فصائل بعد خلافات حول الاستراتيجية. وقامت الجماعة الأساسية في قاعدة عسكرية في السدادة، جنوب مصراتة، بتطهير صفوفها من الأفراد ذوي الخلفيات المتطرفة وقطعت علاقاتها مع الجضران، الذي كانت سرايا الدفاع عن بنغازي متحالفة معه في العديد من الهجمات على الشرق[67].

وتشارك مجموعتان من عناصر سرايا الدفاع عن بنغازي السابقين في القتال الحالي. إحداها، وهي بقيادة العقيد مصطفى الشركسي، تقاتل مع لواء صمود بقيادة صلاح بادي في عين زارة[68]. ووفقًا لأقوال مسؤولي مكافحة الإرهاب في حكومة الوفاق الوطني وقادة في جبهة عين زارة، فليس هناك دليل على وجود متطرفين بينهم[69]. وانضمت الجماعة الأخرى إلى قوات مصراتة على المحور الجنوبي. ويقول قادة هذه القوات من مصراتة أنهم قاموا بالتحقق من أعضاء سرايا الدفاع عن بنغازي للتأكد من عدم وجود أحد بينهم له خلفية متطرفة معروفة- وهي خطوة تعكس كلاً من التغير في المواقف تجاه العناصر المتطرفة بين المجموعات المسلحة في مصراتة على مدار السنوات الماضية ووعيهم بأن وجود المتطرفين يمكن أن يتحول سريعا إلى عبء يثقل كاهلهم[70].

وبصورة أكثر عمومية، تميل وسائل الإعلام الموالية لحفتر إلى وصف جميع المقاتلين من بنغازي الذين انضموا إلى القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني على أنهم متطرفون (المرصد، 2019 د). وهذا الوصف مضلل للغاية وغالبا ما يتضمن ادعاءات ملفقة. فعلى سبيل المثال وصف أحد التقارير مقاتلا شابا من بنغازي لقي حتفه في القتال بأنه نزيل سابق في سجن أبو سليم الشهير ومتهم في اغتيال السفير الأمريكي السابق في ليبيا عام 2012 (المرصد، 2019ج). ولكن هذا الشخص كان أصغر سناً من أن يُسجن في عهد القذافي، ولم تربط وكالات إنفاذ القانون بينه وبين وفاة السفير الأمريكي، ولم يكن معروفًا بأنه متطرف بين أصدقائه من بنغازي وزملائه المقاتلين من طرابلس[71].

وعلى نحو مماثل، ركزت وسائل الإعلام الليبية الموالية لحفتر على زياد بلعم، أحد قادة الثوار من بنغازي الذي كان في بعض الأحيان متحالفًا مع سرايا الدفاع عن بنغازي (المرصد، 2019 ب). وعلى عكس ما تزعمه مثل هذه التقارير الإعلامية، فإن بلعم ليس متطرفا، ولم يكن أبدًا عضوًا في مجلس شورى ثوار بنغازي، وليس مشاركا حتى في حرب طرابلس الحالية. ففي بداية الصراع، أعلن أنه انضم إلى المعركة، لكن سرعان ما أقنعه قادة آخرون بالانسحاب[72]. ووفقا لأقوال شخصية قيادية سابقة في المجموعات المسلحة في بنغازي التي ينحدر منها بلعم، فإن "زياد لا يقاتل. يأتي أحيانًا إلى الجبهة ويلتقط بعض الصور، ثم يعود إلى إسطنبول"[73].

ونشرت وسائل الإعلام المؤيدة لحفتر العديد من التقارير الأخرى التي تصنف بشكل مضلل المقاتلين المناهضين لحفتر من بنغازي جميعا باعتبارهم "إرهابيين". وأصبحت مهمة هذه الوسائل الإعلامية أكثر سهولة بسبب حقيقة أن التمييز بين المتطرفين والمقاتلين العاديين قد يكون في بعض الأحيان صعبًا بسبب علاقاتهم السابقة داخل مجلس شورى ثوار بنغازي والعلاقات الاجتماعية المستمرة بينهم - على سبيل المثال، في شكل تقديم التعازي على الملأ. وفي السنوات الأخيرة، دفع هذا التقارب الميليشيات ووكالات إنفاذ القانون في طرابلس ومصراتة إلى النظر إلى جميع المقاتلين من بنغازي الذين لجأوا إلى غرب ليبيا بعين الريبة[74].

في الحرب الحالية، انضم العديد من المقاتلين من بنغازي إلى المجموعات المسلحة من طرابلس كأفراد وليس كمجموعات، وبدأوا في استعادة ثقة فصائل طرابلس. ويعتمد اختصاصيو إنفاذ القانون والمخابرات العاملون لصالح حكومة الوفاق الوطني ونائبها العام على تعاون القادة والمحاربين لمراقبة المتطرفين والأفراد المشبوهين الذين يُعتقد أنهم يحتفظون بعلاقات مع المجموعات المتطرفة[75]. وتشير معلوماتهم التفصيلية عن هؤلاء الأفراد إلى أن وجود المتطرفين بين القوى التي تحارب حفتر هي قضية حالات منفصلة وليست قضية خلايا أو مجموعات. والعديد من المقاتلين الليبيين المعروفين بصلاتهم مع الدولة الإسلامية أو أنصار الشريعة مستقرون في تركيا ولم يعودوا للانضمام إلى الحرب، خوفًا من اعتقالهم لدى عودتهم[76].

وتشكل الحرب الحالية بيئة أكثر صعوبة للمجموعات المتطرفة من الحرب الأهلية بين عامي 2015-2014. وإن كانت بعض قوى غرب ليبيا قد أظهرت غموضا تجاه المجموعات الإسلامية والجهادية حتى عام 2015، فإن الحال لم يعد كذلك. وكان التطور الأكثر أهمية لتغيير تصورات المجموعات الجهادية هو معركة 2016 ضد الدولة الإسلامية في سرت. فبالنسبة للمجموعات المسلحة التي شاركت في هذا النزاع، لم يعد هناك أي تسامح مع أولئك الذين سمحوا للدولة الإسلامية بأن تثبت أقدامها في ليبيا. في الوقت نفسه تحولت الميليشيات المهيمنة في طرابلس إلى معاداة للقوى الإسلامية – ويُعزى ذلك جزئيا لدوافع أيديولوجية، وجزئيا للصراعات على مناطق النفوذ (لاخر والإدريسي، 2018). وأصبح النفور من جماعة الإخوان المسلمين في كل مكان بين المجموعات المسلحة في غرب ليبيا بسبب ما اعتبروه السياسة الانتهازية للإخوان المسلمين في حقبة ما بعد القذافي[77].

نتيجة لذلك، هناك حاليا عداء واسع النطاق للأيديولوجيين الإسلاميين بين القوات التي تقاتل حفتر في طرابلس وحولها. وأثار القادة، الذين أغضبتهم المزاعم الإعلامية بأنهم إسلاميين، هذه القضية مرارًا وتكرارًا في المقابلات مع المؤلف، وشددوا بالإجماع تقريبًا على أنهم لن يقبلوا الإسلاميين في قواتهم[78]. ولكن هناك بعض الاستثناءات. حيث يبدو أن قلة من المجموعات من الزاوية وصبراتة لا تزال مفتوحة للإسلاميين المتطرفين. ففي مايو 2019، أسفرت غارة جوية تابعة القوات المسلحة العربية الليبية استهدفت

مقر كتيبة الفاروق في الزاوية عن مقتل أحد عناصر الدولة الإسلامية من صبراتة، مما أثار تساؤلات حول سبب وجوده في الموقع، ومما زاد من الحيرة في هذا الصدد حقيقة أن كتيبة الفاروق كانت تقاتل ضد الدولة الإسلامية في صبراتة في عام 2016[79]. غير أن الصورة الشاملة هي صورة من التعصب الواضح تجاه الجهاديين بين القوات التي تقاتل ضد حفتر.

من يقاتل لصالح حفتر؟

بالحكم على المقاتلين في قوات حفتر الذين أسرتهم المجموعات الموالية لحكومة الوفاق الوطني، فإن معظم القوات التي أرسلها حفتر إلى طرابلس كانت في البداية من الشرق. لكن خلال الشهر الأول من العملية، تغير هذا الوضع، ومنذ ذلك الحين أصبح على الأقل نصف القوات التي تقاتل لصالح حفتر في منطقة طرابلس من غرب ليبيا، وإلى حد أقل، من جنوب ليبيا[80]. وأهم فرقة من المقاتلين من غرب ليبيا تنحدر من ترهونة، وبشكل أكثر تحديداً من ميليشيا الكانيات – التي تعمل بمثابة اللواء التاسع منذ إدماجها في القوات المسلحة العربية الليبية الموالية لحفتر (دالع، 2019). نتيجة لذلك، لم يؤد النزاع إلى تعميق الانقسامات المجتمعية بين شرق وغرب ليبيا فحسب، بل واكتسب أيضًا طابع حرب أهلية في غرب ليبيا تتوافق انقساماتها مع انقسامات حرب عام 2011.

قوات الشرق

تأتي معظم قوات الشرق الناشطة في منطقة طرابلس من وحدات ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالدائرة الداخلية لحفتر، وبالتالي تم تفضيلها ومنحها الأسلحة الحديثة التي حصل عليها حفتر من الدول الأجنبية (UNSC, 2017; 2018a). ومن بين هذه القوات اللواء 106 الذي يرأسه خالد، ابن حفتر؛ واللواء 73 برئاسة صالح القطعاني؛ وكتيبة طارق بن زياد بقيادة عمر مراجع. وينحدر معظم عناصر هذه الوحدات من شرق ليبيا، وخاصة منطقة بنغازي. كما تضم الوحدات الثلاث جميعها – ولا سيما كتيبة طارق بن زياد – سلفيين من أتباع التيار المدخلي (ICG, 2019, p. 13; Harchaoui and Lazib, 2019; Wehrey and Badi, 2019)[81]. وينطبق الأمر نفسه على فرقة مقاتلين من أجدابيا، وهي الأكبر حجمًا بعد تلك المجموعات من بنغازي. ويتولى ضابط من منطقة أجدابيا، وهو فوزي المنصوري، قيادة العمليات على جبهة وادي الربيع[82].

هناك مؤشرات على أن حفتر يواجه قيودًا في جهوده لحشد المقاتلين في شرق ليبيا. ومن بين هذه المؤشرات حقيقة أن الوحدات الشرقية الرئيسية، مثل القوات الخاصة الصاعقة، قد أرسلت عددًا قليلًا جدًا من المقاتلين إلى ساحة المعركة في طرابلس. وعلى عكس العمليات السابقة في بنغازي ودرنة وجنوب ليبيا، فإن قائد القوات الخاصة الصاعقة ونيس بوخمادة غاب بشكل واضح من المعركة في طرابلس. وإضافة إلى حصيلة القتلى الثقيلة بحسب المزاعم، فقد تم احتجاز عدة مئات من الرجال من شرق ليبيا كسجناء في منطقة طرابلس في الأسابيع الأولى من العملية، الأمر الذي قد يفسر التردد في الانضمام إلى الحرب. ومع ذلك، انتشرت قوات الشرق في طرابلس بالتناوب – حيث يقاتلون لمدة ثلاثة أسابيع، ثم يعودون إلى منازلهم لمدة أسبوعين – على الأقل حتى سقوط غريان في أواخر يونيو 2019 [83]. منذ ذلك الحين أصبحت خطوط الإمداد بين شرق ليبيا وخطوط طرابلس الأمامية أكثر ضعفا وتناوب الوحدات أكثر صعوبة[84].

قاتل عدد قليل من قوات الشرق الموالية لحفتر ضد القذافي في عام 2011. ولعبت ثلاث شخصيات بارزة دوراً في قوى الثوار في عام 2011 وهي حفتر نفسه، وبوخمادة، وعبد السلام الحاسي، الذي كان حتى يوليو 2019 قائد العمليات لحرب طرابلس.

غير أن معظم قوات الشرق الموالية لحفتر كانت تميل إلى اتباع التوجه الذي تروج له وسائل الإعلام الموالية لحفتر، والتي تعتبر الثوار مرادفين للمتطرفين والمجرمين. واكتسب الموالون لنظام القذافي السابق مناصب بارزة في هيكل السلطة عند حفتر، مما زاد المخاوف بين العديد من المناصرين من الشرق في عام 2011 من أن حفتر يقود ثورة مضادة (لاخر، سيصدر قريباً).

قوات الغرب والجنوب

إن المجموعات التي حشدها حفتر في غرب وجنوب ليبيا تنحدر بشكل رئيسي من المجتمعات التي تم وصمها وتهميشها جماعياً من قبل الثوار باعتبارها مجتمعات داعمة للنظام السابق بعد 2011[85]. وعلى عكس ما حدث في شرق ليبيا، فإن حرب 2011 قسمت مدن ومجتمعات غرب وجنوب ليبيا إلى "ثوار" و"موالين". وتراجعت هذه الانقسامات تدريجياً بعد الحرب الأهلية بين عامي 2014–2015، لكن تم إحياؤها مرة أخرى.

والمثال الأكثر أهمية هو ترهونة، حيث كان القذافي قد جند من هناك بشكل كبير للكتائب الأمنية التي كانت مهمتها حماية النظام.. وبعد عام 2011 وجدت المدينة نفسها مع عدد كبير من المحترفين العسكريين الذين خدموا في قوات القذافي، ولكن لم يكن لديها أسلحة أو تمثيل كبير في الحكومات الانتقالية المتعاقبة.

ومنذ عام 2015 وصاعدًا، اعتمد الإخوة الكاني على هذا المخزون من الجنود العاطلين عن العمل لميليشياهم، التي فرضت سيطرتها الحصرية على ترهونة – وهو إنجاز فريد بين مدن غرب ليبيا[86]. وخلال محاولاتهم غير الناجحة لدخول طرابلس بالقوة في أغسطس 2018 وفي يناير 2019، قاموا بتقليد الخطاب العسكري لحفتر بدعوى أنهم يمثلون "الجيش" وأن خصومهم هم "الميليشيات". غير أن موقفهم تجاه حفتر ظل غير واضح حتى اليوم الذي انضموا فيه إلى عمليته في طرابلس. وبالتزامن مع دخولهم إلى الحرب، استوعب الكنيات عددًا أكبر من ضباط قوات القذافي – الذين كانوا سابقًا مع قوات حفتر في الشرق – وتم تغيير اسمهم إلى اللواء التاسع في القوات المسلحة العربية الليبية[87]. والتصور السائد بين القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني بأن ترهونة تدعم بشكل كبير الحرب في طرابلس يجعل من الصعب على مقاتلي ترهونة الانسحاب؛ فعلى حد تعبير أحد المراقبين من ترهونة: "إنهم يدافعون الآن عن ترهونة في طرابلس"[88].

عدد من المجموعات الأخرى احتشدت للقتال مع حفتر تنحدر من مجتمعات كانت من بين "الخاسرين" في حرب 2011. وتشمل مجتمعات الصيعان في تيجي وبدر؛ ومنطقة ورشفانة جنوب غرب طرابلس؛ وبلدات العجيلات وصرمان والأصابعة وبني وليد؛ وقبيلة المقارحة في جنوب ليبيا[89]. ومن المجتمعات المهمشة الأخرى التي قامت قوات حفتر بالتجنيد منها قبيلة المحاميد في جنوب ليبيا، الذين جاء معظمهم من تشاد خلال عهد القذافي. وانضم مقاتلو المحاميد إلى الكتيبة 128 بقيادة حسن الزادمة، والتي تضم أيضًا مقاتلين من الهلال النفطي، بالإضافة إلى عدد صغير من أولاد سليمان من جنوب ليبيا ومنطقة سرت. وفي البداية شاركت ميليشيا من أولاد سليمان من سبها في الهجوم قبل الانسحاب في يونيو؛ وهي الكتيبة 116 التي يرأسها مسعود جدو، القائد المعروف بدوره في تجنيد المرتزقة التشاديين والسودانيين[90].

على عكس الكانيات من ترهونة، فإن هذه المجموعات عمومًا لا تتمتع بدعم مجتمعي واسع النطاق. فبني وليد، على سبيل المثال، منقسمة بشدة حول استخدام القوات الموالية لحفتر لمطار المدينة. وهناك انقسامات أعمق في صبراتة، التي ينحدر منها معظم الثوار السابقون– ومن بينهم ملك تهريب المهاجرين أحمد الدباشي، والذي على عكس المزاعم ليس مشاركا في حرب طرابلس – ممن تم طردهم بالقوة في أكتوبر 2017 على يد تحالف من

الإطار 1: طائرات مسيرة وأسلحة جديدة تدخل ليبيا منذ أبريل 2019

منذ بدء هجوم حفتر على طرابلس، حصل طرفا النزاع على أسلحة جديدة ومتطورة وعزز مؤيدوهم الأجانب بشكل كبير من مشاركتهم المباشرة – وكل ذلك في انتهاك لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا. وكل محاولة من قبل القوى الأجنبية لضمان تفوق حلفائها الليبيين دفعت الداعمين الأجانب للجانب المعارض إلى زيادة دعمهم.

وبدأت الضربات الجوية لدعم قوات حفتر بطائرات من طراز وينج لونج صينية الصنع، والتي من شبه المؤكد أن الإمارات العربية المتحدة هي من يملكها ويشغلها، بعد أقل من أسبوعين من بدء هجوم حفتر (Delalande, 2019; Nichols, 2019).

في البداية كانت هذه الضربات تحصل ليلاً فقط، مما تسبب في مضي عدة أسابيع من التكهنات حول منشئها بين قادة حكومة الوفاق الوطني[95]. وبعد أن فقدت قوات حفتر سيطرتها على غريان في أواخر يونيو 2019، زاد مؤيدوه الأجانب من حدة الضربات الجوية؛ حيث بدأت الضربات الجوية بالطائرات المسيرة بالتزايد وخلال ساعات النهار أيضا.

بالإضافة إلى ذلك، بدأت الطائرات الحربية الأجنبية بمهاجمة مواقع القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني وكانت إحدى أوائل هذه الضربات على مركز احتجاز للمهاجرين في تاجوراء في 2 يوليو، مما أسفر عن مقتل 53 مهاجرا (UN News, 2019)[96]. وطوال الهجوم تسبب الاستخدام المكثف للقذائف الموجهة المضادة للدبابات وقذائف المدفعية الموجهة بالليزر من قبل قوات حفتر في خسائر فادحة في صفوف القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني[97]. وكان مؤيدو حفتر الأجانب قد زودوا قواته بالفعل بهذه الأسلحة الموجهة خلال العمليات السابقة، في حين امتلكت القوات الموالية لحكومة الوفاق عدد قليل جدا منهم (Delalande, 2017).

كان الاكتشاف الأكثر إثارة للدهشة بين الأسلحة القادمة من الخارج في ليبيا منذ أبريل 2019 هو العثور على عدد من القذائف الموجهة المضادة للدبابات من طراز Javelin أمريكية الصنع، وهي أسلحة موجهة قوية تخضع لقيود أمريكية صارمة على الاستخدام النهائي. وتم العثور على القذائف، التي لم تتضمن وحدات الإطلاق بالأوامر اللازمة لإطلاقها، في قاعدة تابعة للقوات المسلحة العربية الليبية بعد سيطرة القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني على غريان (Walsh, Schmitt, and Ismay, 2019). واتضح فيما بعد أن الولايات المتحدة كانت قد باعت القذائف في البداية لفرنسا. وأجبر هذا الاكتشاف الحكومة الفرنسية على الاعتراف بأن القذائف كانت تهدف إلى حماية القوات الفرنسية المنتشرة في ليبيا، مما يتناقض مع نفيها سابقا لنشرها لقوات مع وحدات حفتر من أجل هجومه على طرابلس (Schmitt and Walsh, 2019; Guibert and Bobin, 2019).

رداً على هجوم حفتر المدعوم من الخارج، حصل مسؤولو حكومة الوفاق الوطني على الدعم من تركيا. وهلل قادة القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني علانيةً لوصول عشرات من ناقلات الجنود المدرعة التركية في منتصف مايو 2019. وفي نفس الوقت تقريبًا، بدأت الطائرات المسيرة من طراز بيركتار تركية الصنع بالعمل لدعم القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني (Megerisi, 2019; Al-Atrush, 2019b)[98]. وقامت الطائرات المسيرة والطائرات الحربية الأجنبية الداعمة لقوات حفتر بتدمير الطائرات المسيرة المقاتلة التركية بشكل متكرر على الأرض، لكن تركيا استمرت في تقديم المزيد من الطائرات المسيرة لتحل محل الطائرات المدمرة. وقدمت تركيا أيضًا قذائف موجهة مضادة للدبابات من طراز Metis روسية الصنع (راجع الصورة 4)[99].

استجابةً لنشر طائرات مقاتلة بلا طيار تركية الصنع، حصلت القوات المسلحة العربية الليبية – مرة أخرى، وبشكل مؤكد تقريبًا عن طريق الإمارات – على عدد من بطاريات الدفاع الجوي المحمولة الروسية من طراز Pantir (Binnie, 2019b). وزعمت القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني أنها دمرت إحدى هذه البطاريات في طريقها إلى ساحة المعركة، ولكن هناك عدة بطاريات أخرى لا تزال عاملة[100]. وأثارت عملية إسقاط طائرة مسيرة من طراز وينج لونج جنوب مصراتة في أغسطس 2019 تكهنات بأن القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني قد حصلت على معدات تشويش للتدخل في عمل الطائرات المسيرة الموالية لحفتر التي تشغلها قوات أجنبية (Middle East Monitor, 2019)[101]. وإضافة إلى الطائرات المقاتلة المسيرة، حصل كلا الجانبين أيضًا على مجموعة متنوعة من طائرات الاستطلاع المسيرة من داعميهم الأجانب (Magdy, 2019; Binnie, 2019a; Kenyette, 2019).

الصورة 3 ضابط في حكومة الوفاق الوطني يعرض صواريخ Javeline أمريكية الصنع وغيرها من الأسلحة على الصحفيين، غريان، يونيو 2019. المصدر: حساب بوركانلي على تويتر، 29 يونيو 2019

الصورة 4 مقاتل من كتيبة رحبة الدروع بتاجوراء يشغل قذيفة موجهة مضادة للدبابات من طراز Metis روسية الصنع، طرابلس، يوليو 2019. المصدر: حساب رحبة الدروع على تويتر، 15 يوليو 2019

الصورة 5 ناقلات جنود مدرعة تصل إلى ميناء طرابلس من تركيا، مايو 2019. المصدر: حساب بوركانلي على تويتر، 18 مايو 2019

مؤيدي حفتر والموالين للنظام السابق الذين يقاتلون الآن لصالح حفتر[91].

تخضع المجموعات التي انضمت إلى قوات حفتر من صبراتة وصرمان وتيجي وبدر إلى هيمنت السلفيين من أتباع التيار المدخلي[92]. وينطبق هذا الأمر أيضًا على العديد ممن انضموا إلى حفتر من معقلين سابقين للثوار وهما الزنتان والرجبان[93]. فقد حقق الدعاة من أتباع التيار المدخلي نجاحات كبيرة في السنوات الأخيرة في هذه البلدات وقدموا دعمًا قويًا لحفتر (ICG, 2019). وتم إرسال جزء من كتيبة سبل السلام التي تتبع التيار المدخلي من الكفرة في أقصى جنوب شرق ليبيا إلى صبراتة لتعزيز القوات المحلية هناك[94].

إضافة إلى السلفيين المتشددين، تبرز فئة ملحوظة بين مجموعات غرب ليبيا في عملية حفتر في طرابلس تضم مجرمين معروفين صدر بحقهم مذكرات قبض منذ فترة طويلة قبل بدأ القتال لصالح حفتر. فأربع شخصيات من بني وليد انضموا إلى الحرب لصالح حفتر مطلوبون بموجب مذكرات قبض صادرة عن النائب العام لحكومة الوفاق الوطني في السنوات الأخيرة على خلفية تورطهم المزعوم في قضايا جنائية تتعلق بتهريب المهاجرين، بما في ذلك حادثتان قتل فيهما المهاجرون في بني وليد[102]. وقائد جماعة مسلحة من الزنتان يقاتل لصالح حفتر في مطار طرابلس الدولي، وهو عبد المنعم دردرة، مطلوب لدوره في اختطاف النائب سليمان زوبي في عام 2014، والذي تم احتجازه لأكثر من سنتين (الوسط، 2016 أ)[103]. وقائد مجموعة مسلحة من الموالين للنظام السابق في صبراتة والعجيلات ممن انضموا إلى قوات حفتر، وهو محمد الشتيوي، متهم بارتكاب جرائم قتل عديدة في العجيلات (أخبار ليبيا، 2017؛ المنصة، 2018). ويواجه الإخوة الكاني أيضًا مذكرات قبض بسبب مسؤوليتهم المزعومة عن العديد من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء في الأماكن العامة - وهي ممارسة كانت أساسية في ترسيخ سيطرتهم على ترهونة - إضافة إلى قتل 12 فردا من أسرة واحدة في المدينة في عام 2017 (المرصد، 2017؛ ليبيا الأحرار، 2019) [104].

تدخل العناصر الإجرامية والمجموعات السلفية المتشددة ملموس على الأرض. ففي المناطق التي تنشط فيها المجموعات المسلحة من ترهونة أو بني وليد أو جنوب ليبيا، تتفشى أعمال النهب التي تقوم بها قوات حفتر، وقد ظهر سوق للسلع الكهربائية المسروقة في ترهونة. غير أن هذا النوع من السرقة غير موجود في المناطق الخاضعة لسيطرة المجموعات التي يهيمن عليها أتباع التيار المدخلي من صبراتة أو صرمان أو أجدابيا[105].

العنصر الأخير في قوات حفتر هو المرتزقة من تشاد والسودان المجاورتين. واستنادا إلى الأسرى الذين احتجزتهم القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني، فإن قادة حفتر ظلوا حتى يومنا هذا بعيدين عن استخدام المقاتلين المستأجرين في الجبهات الأمامية، واستخدموهم بدلاً من ذلك في تأمين قواعد خلفية في غريان والجفرة. وعندما استولت القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني على غريان في عملية مفاجأة، فإنها أسرت حوالي 120 سجينًا، نصفهم من المرتزقة السودانيين والتشاديين[106]. وبينما يواجه حفتر قيودًا في حشد مجندين ليبيين إضافيين، فإنه يعتمد بدرجة أكبر على المقاتلين الأجانب. ففي أوائل يوليو، وصلت مجموعة كبيرة من المقاتلين من دارفور إلى ترهونة[107]. وفي الوقت نفسه تقريبًا، بدأ حفتر أيضًا في تجنيد عناصر ميليشيات دارفور الموالية للحكومة، بالإضافة إلى متمردي دارفور الذين كانوا جزءًا من قواته لسنوات (de Waal, 2019; Radio Dabanga, 2019).

تحالف هش

تحالف حفتر الذي حشده للقتال في طرابلس قد يكون أكثر هشاشة من خصومه. فالقوى المناهضة لحفتر يجمعها معًا التهديد الموحد الذي يواجهونه، أما حفتر فبحاجة للانتصار للحفاظ على تماسك تحالفه.

يعتبر الكانيات إضافة حديثة جدًا لقوات حفتر، وإذا ما انسحبت من الحرب على أساس اتفاق وقف إطلاق النار، فسيكون من المستحيل على حفتر مواصلة الحرب. فالموالون لنظام القذافي السابق شكلوا عنصرا هاما في هيكل سلطة حفتر لسنوات، لكنه حشد دعمًا إضافيًا من هذه الشريحة عبر شن هجوم على طرابلس. وقد يأمل العديد من مؤيدي النظام السابق استغلال حفتر للحصول على الأسلحة وعلى موطئ قدم في طرابلس قبل تفعيل تحالفهم[108].

يمكن لهذا التحالف أن يتعثر إذا فشل حفتر في إحراز تقدم. ومن المحتمل أن تكون الميليشيات من جنوب ليبيا والعناصر الإجرامية من البلدات الغربية لليبيا قد انضمت إلى الحرب على أمل تحقيق نصر سريع. وعلى عكس مجموعات غرب ليبيا التي تقاتل حفتر، لدى الكثير منها خيار الانسحاب - والبعض منها، مثل ميليشيات سبها بقيادة مسعود جدو، قد انسحبت بالفعل[109]. وقد خدم المرتزقة السودانيون والتشاديون حفتر جيدًا في دعم توسعه الذي لم يلق أي معارضة إلى حد كبير في الهلال النفطي وجنوب ليبيا، وفي تأمين المواقع البعيدة التي نادراً ما تتعرض للهجوم. ومن غير المرجح أن يوافقوا على المشاركة في أمر ينطوي على خسائر فادحة، وربما تزداد احتمالية عدم مشاركتهم إذا تمخضت الأحداث في السودان عن إمكانية فتح الأبواب أمام عودة بعض منهم إلى ديارهم.

كانت هناك بالفعل علامات على وجود توترات بين مختلف القوى في تحالف حفتر - غالبًا ما بين الوحدات الشرقية التي تتبع عن كثب الأوامر الصادرة عن هيكل قيادة حفتر والمجموعات المسلحة الغربية المستقلة. وتكثر الشائعات عن احتمالية مقتل العديد من القادة الغربيين - من بينهم الضابط مسعود الضاوي من ورشفانة، ومحمد الشتيوي قائد "لواء العروبة" سيئ السمعة من العجيلات - على أيدي خصومهم في تحالف حفتر (الوسط، 2019؛ الشبكة العربية، 2019).

نظرة مستقبلية: النزاعات القادمة

يبدو أن التفاوض على تسوية للحرب في طرابلس أمر بعيد المنال. وحتى إذا استنتج كل من قادة القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني وحفتر أن مواصلة الحرب لن تصب في صالح أي من الطرفين، فلا يوجد طرف ثالث موثوق يمكنه أن يضمن تنفيذ الصفقة وبالتالي المساعدة في التغلب على عدم الثقة السائد بين الجانبين. وقد امتنعت الحكومات الغربية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن اتخاذ أي خطوات ضد حفتر، على الرغم من أنه هو الذي أشعل فتيل الحرب. وإضافة إلى استمرار الدعم العسكري من الداعمين الإقليميين مثل مصر والإمارات العربية المتحدة، فقد حظي حفتر أيضًا بدعم من الحكومات الغربية الرئيسية مثل حكومات فرنسا والولايات المتحدة (Kirkpatrick, 2019b; Guibert and Bobin, 2019). وهذا الأمر يجعل من المستحيل تقريبًا على القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني أن تثق في الأطراف المعنية الدولية للعمل كوسطاء نزيهين، ناهيك عن فرض اتفاق ومحاسبة حفتر في حالة انتهاكه للاتفاق.

وما لم يتم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق نار بين قوات مصراتة وقوات ترهونة من شأنه إنهاء النزاع في طرابلس دون صفقة سياسية أوسع نطاقا، فإن هذا يعني أن القتال هو في الوقت الحالي السبيل الوحيد للمقاتلين. وفي ضوء الانقسامات المجتمعية التي أوجدها هذا الصراع أو عمّقها، فإن استمرار الحرب يهدد بإلحاق ضرر بجزء كبير من النسيج الاجتماعي الليبي يفوق الضرر الحاصل حاليا. ويمكن أن يؤدي أي نصر كبير للقوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني- مثل السيطرة على ترهونة

أو صبراتة – إلى أعمال انتقامية عشوائية من قبل أعضاء مجتمع آخر أو قيام أفراد من نفس المجتمع بالانتقام من بعضهم البعض. وأي تقدم كبير من قبل قوات حفتر سيؤدي بهم إلى مواجهة مجتمعات تفيض عداء لهم. ولفرض السيطرة، فإن عليهم اللجوء إلى حرب مدمرة أو قمع وحشي. وإذا نجحت القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني في الاستيلاء على قواعد حفتر في غرب ليبيا، فإن الفجوة بين الشرق والغرب ستصبح مركز الصدع الرئيسي للنزاع، وقد يصبح الانفصال سيناريو أكثر واقعية.

كلما طال أمد الحرب، زادت احتمالية اندلاع الصراعات على السلطة والموارد داخل التحالفين المتعارضين – ولكن بشكل خاص في التحالف المناهض لحفتر التابع لحكومة الوفاق الوطني، والذي يفتقر إلى مرجعية مركزية. وفي حين أن العديد من المقاتلين في القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني لا يزالون متطوعين غير مدفوعي الأجر ورغم محدودية الدعم الحكومي المتمثل في الأموال والذخيرة والأسلحة حتى الآن، فمن المرجح أن يتغير هذا الأمر مع استمرار الحرب. وكانت الإشارة الأولى على هذا التغيير متمثلة في أمر رئيس المجلس الرئاسي السراج في أغسطس 2019 بدفع مبلغ لمرة واحدة قدره 3000 دينار ليبي (810 دولارات أمريكية) لكل مقاتل شارك في الحرب ضد حفتر (حكومة الوفاق الوطني، 2019).

ويمكن لقادة المجموعات المسلحة الذين يتمتعون بامتياز الوصول إلى أموال الدولة أو المساعدات الأجنبية أن يستخدموها لتعزيز تسليح مجموعاتهم وتحويلهم إلى وحدات جديدة تابعة للدولة. وبهذه الطريقة، يمكن أن تنشأ ميليشيات جديدة قوية من الحرب الحالية.

إن التضحيات التي يقدمها المقاتلون وعائلاتهم في الحرب ضد حفتر تشكل أيضًا أساسًا لنضالات سياسية جديدة. وكما هو الحال بعد النزاعات السابقة، يطالب قادة الفصائل القوية أو المنتصرة وممثليهم السياسيين للمطالبة بحصتهم من المناصب في الحكومة والإدارة وقوات الأمن. ويدعو السياسيون المرتبطون بالقوات التي تقاتل حفتر مرارًا وتكرارًا إلى تشكيل حكومة أزمة – أو على الأقل إلى استبدال مسؤولين معينين يتهمونهم بعدم الحماس الكافي في المجهود الحربي. وقد ظلت هذه الصراعات مكتومة حتى الآن نتيجة الإدراك العام بأن إعادة تنظيم الحكومة بشكل أساسي يمكن أن يهدد وضعها كسلطة معترف بها دوليًا في ليبيا. ولكن في ظل تصاعد الاستياء بين المقاتلين والقادة بشأن ما يرونه من العجز والفساد في الحكومة، فمن المرجح أن ينتهز السياسيون الفرصة لتعزيز مصالحهم. ويمكن للمنافسات التي ستنتج لا محالة عن هذا الأمر أن تهدد تماسك التحالف المناهض لحفتر.

وقضية توازن القوى بعد الحرب في طرابلس تلوح في أفق الصراع الدائر. فقد جلبت الحرب إلى طرابلس قوات كبيرة غادرت العاصمة منذ سنوات، بما في ذلك مجموعات من مصراتة والزاوية والبلدات الأمازيغية. وقد لا يتخلى البعض بسهولة عن موطئ قدمهم الجديدة في طرابلس بعد الحرب. واستاء الكثيرون من تجاوزات حفنة من الميليشيات التي سيطرت على معظم طرابلس في السنوات الأخيرة، لكن هذا لا يعني أنهم لن يشاركوا في هذه الأعمال الغاشمة إذا سيطروا على مؤسسات الدولة. لكن من الواضح أن الكثير من قادة القوات التي تدافع عن طرابلس حاليًا يتوقعون حصول مواجهة مع ميليشيات طرابلس في مرحلة مستقبلية من الصراع.

وسيصبح التحدي المتمثل في التفاوض بشأن ترتيبات أمنية مقبولة على نطاق واسع لطرابلس مرة أخرى مشكلة إذا تراجع التهديد الذي تتعرض له العاصمة من قوات حفتر. في الواقع، من المرجح أن يكون التفاوض على مثل هذه الترتيبات جزءًا من أي اتفاق بين قوات غرب ليبيا لإنهاء القتال. ولم يتم إحراز أي تقدم منذ صراع أغسطس – سبتمبر 2018 في تشكيل وحدات نظامية يمكن أن تضمن أمن مؤسسات الدولة والمواطنين في العاصمة. وعلى نحو شبيه بهذا النزاع السابق، يمكن أن توفر الحرب الحالية أيضًا فرصة للتفاوض على حلول أكثر طموحًا لمعضلة طرابلس الأمنية طويلة الأمد. غير أن وجود مجموعة من القوات العسكرية الجديدة في العاصمة سيجعل العقبات التي تعترض سبيل أي حل من هذا القبيل هائلة.

الاختصارات

APC ناقلة جنود مدرعة
ATF قوات مكافحة الإرهاب
ATGM قذيفة موجهة مضادة للدبابات
BDB سرايا الدفاع عن بنغازي
BRSC مجلس شورى ثوار بنغازي
GNA حكومة الوفاق الوطني
HoR مجلس النواب
IS الدولة الإسلامية
LAAF القوات المسلحة العربية الليبية
LNA الجيش الوطني الليبي (راجع أيضا «LAAF»)
SDF قوة الردع الخاصة
TRB كتيبة ثوار طرابلس
UAE الإمارات العربية المتحدة
UNSMIL بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

الملاحظات الختامية

1. في مختلف المواضع في ورقة الإحاطة، فإن مصطلحات مثل «حاليا» و«حتى تاريخه» تشير إلى وقت كتابة هذه الورقة في يوليو 2019.
2. الجدل القائم حول رتبة حفتر العسكرية مرتبط بشكل وثيق بالصراع على الشرعية بين الإدارات الليبية المتنافسة. ففي عام 2013، كان حفتر من بين عشرات الضباط العسكريين الذين أحالتهم السلطات الليبية – التي كانت لا تزال موحدة في حينها- على التقاعد. وبعد إعلانه عن محاولة انقلاب في فبراير 2014، أصدرت السلطات مذكرة قبض بحقه. وأطلق عملية بنغازي في مايو 2014 في تمرد صريح ضد الحكومة ودون توليه لأي منصب رسمي (الجارح، 2014). وفي مارس 2015، قام مجلس النواب في طبرق بترقية حفتر إلى رتبة فريق وتعيينه كقائد عام للقوات المسلحة لحكومة الشرق. وتم استحداث هذا المنصب تحديدا لحفتر؛ فهو أعلى من رئيس الأركان ومسؤول- على الورق- أمام رئيس مجلس النواب فقط، وليس أمام الحكومة (الورفلي، 2015). ولم تعترف حكومة طرابلس بتعيين حفتر ولا بترقيته. وكان مجلس النواب منقسما في حينها، حيث كان نصف عدد أعضائه فقط يحضرون الجلسات عادة في طبرق، في حين استمر نصف أعضاء البرلمان السابق تقريبا في الاجتماع في طرابلس والاعتراض على شرعية مجلس النواب. ومارس حفتر نفوذا قويا على مجلس النواب في طبرق، وهي مدينة تقع في منطقة خاضعة لسيطرته (مجموعة الأزمات الدولية، 2016؛ مقابلات المؤلف مع أعضاء مجلس النواب الناشطين والمقاطعين، في مصراتة وطرابلس وطبرق، أكتوبر 2014، ويناير وأبريل 2015). وفي سبتمبر 2016، قام رئيس مجلس النواب عقيلة صالح لوحده بترقية حفتر إلى «مشير» (الوسط، 2016ب)
3. عندما بدأ حفتر تمرده في عام 2014، أطلق على جماعته اسم الجيش الوطني الليبي (الجارح، 2014). وتم استخدام الاسم من حينها في وسائل الإعلام العالمية. لكن بعض مضي بضعة شهور، أصبح مسمى القوات المسلحة العربية الليبية هو الاسم الذي تطلقه قوات حفتر على نفسها عموما باللغة العربية، والاسم الذي يظهر على مستنداتها الرسمية. ولهذا السبب، يستخدم هذا التقرير مسمى القوات المسلحة العربية الليبية. وبموجب القانون الحالي فإن أيّاً من الجيش الوطني الليبي والقوات المسلحة العربية الليبية ليس الاسم الرسمي للجيش الليبي.
4. مقابلات المؤلف مع أعيان ومتابعين، نالوت والزاوية، نوفمبر 2018؛ مجموعة الأزمات العالمية (2019).
5. مقابلات المؤلف مع قادة مجموعات مسلحة وأعيان، مصراتة والزنتان ونالوت، مارس وأبريل ونوفمبر 2018.
6. مقابلات المؤلف مع قادة مجموعات مسلحة ومتابع من ترهونة، طرابلس ومصراتة، يناير- فبراير 2019.
7. مقابلات المؤلف مع سياسيين وقادة مجموعات مسلحة، مصراتة وطرابلس، فبراير 2019.
8. مقابلات المؤلف الهاتفية مع دبلوماسيين غربيين، تونس؛ ومقابلات المؤلف الهاتفية مع سياسيين ومتابعين من طرابلس والزاوية ومصراتة، مارس 2019.
9. مقابلات المؤلف الهاتفية مع قادة وأعيان من الزنتان ومصراتة وطرابلس والبلدات الأمازيغية، مارس- أبريل 2019.

10. تستخدم هذه الورقة مصطلح «لواء» للمجموعات الكبيرة على وجه الخصوص- عادة تضم أكثر من 500 مقاتل- ومصطلح «كتيبة» للمجموعات الأصغر حجما، بغض النظر عن الأسماء التي تطلقها على أنفسها.
11. مقابلة المؤلف الهاتفية مع متابع من الزاوية، أبريل 2019.
12. مقابلات المؤلف الهاتفية مع دبلوماسيين غربيين، أبريل 2019.
13. مقابلة المؤلف الهاتفية مع متابع من الزاوية، مارس 2019؛ ومقابلة المؤلف مع قادة ومتابعين من طرابلس، طرابلس، يونيو 2019.
14. مقابلات المؤلف مع سياسيين من مصراتة، طرابلس ومصراتة، يونيو 2019.
15. مقابلة المؤلف الهاتفية مع متابع من الزاوية، أبريل 2019.
16. قابلة المؤلف مع قادة ومتابعين من طرابلس، طرابلس، يونيو 2019.
17. مقابلات المؤلف الهاتفية مع قادة وسياسيين من مصراتة، أبريل 2019.
18. مقابلات المؤلف الهاتفية مع قائد مشارك في جماعة من المقاتلين المناهضين لحفتر، أبريل 2019.
19. مقابلة المؤلف مع قادة ومتابعين من طرابلس، طرابلس، أبريل 2019.
20. مقابلات المؤلف مع سياسيين وقادة، طرابلس ومصراتة، يونيو 2019.
21. جميعها تقديرات لعدد المقاتلين المشاركين في الحرب، وليس لمقدار قوة الجماعة. وتستند التقديرات إلى عدة مصادر وملاحظات ولم يتم اعتمادها ببساطة بناء على أقوال قادة المجموعات.
22. مقابلات المؤلف مع قادة المجموعات المسلحة من طرابلس، ومتابع له علاقات وثيقة مع المجموعات المسلحة من طرابلس ومستشار لعبد الغني الككلي، طرابلس، يونيو 2019.
23. مقابلات المؤلف مع قادة حاليين وسابقين في كتيبة ثوار طرابلس، طرابلس، مارس ونوفمبر 2018 ويونيو 2019.
24. مقابلات المؤلف مع قادة في كتيبة ثوار طرابلس ومتابع له علاقات وثيقة مع كتيبة ثوار طرابلس، طرابلس، يونيو 2019.
25. مقابلات المؤلف مع متابعين لهم علاقات وثيقة مع المجموعات المسلحة من طرابلس، يونيو 2019.
26. من الآن فصاعدا، فإن الإشارات إلى «جبهة المطار» تشير إلى مطار طرابلس الدولي.
27. مقابلات المؤلف مع قادة القوات المناهضة لحفتر، طرابلس، يونيو 2019.
28. مقابلات المؤلف قادة من مصراتة ومع متابعين لهم علاقات وثيقة مع المجموعات المسلحة من تاجوراء، طرابلس، يونيو 2019.
29. مقابلات المؤلف مع ضابط وقائد من الزنتان، طرابلس، يونيو 2019.
30. مقابلات المؤلف مع سياسيين وقادة ومتابعين من مصراتة والبلدات الأمازيغية، طرابلس، يونيو 2019.
31. ملاحظات المؤلف وتقديراته المستندة إلى العديد من المقابلات والمقابلات الهاتفية مع قادة ومقاتلين ومتابعين، طرابلس ومصراتة، يونيو- يوليو 2019.
32. مقابلات المؤلف مع ضباط وقادة ومتابع من الزاوية، طرابلس وتونس، يونيو 2019.
33. مقابلات المؤلف مع قادة من نالوت ومتابعين لهم علاقات وثيقة مع المجموعات المسلحة من طرابلس، طرابلس، يونيو 2019.
34. مقابلات المؤلف مع مقاتل من غريان وقائد من الزنتان يعملان عن كثب مع قوات غريان، طرابلس، يونيو 2019.
35. مقابلات المؤلف مع قادة القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني ومقاتل من صبراتة، طرابلس، يونيو 2019.
36. مقابلة المؤلف مع قادة ومتابعين من البلدات الأمازيغية طرابلس، يونيو 2019.
37. مقابلات المؤلف مع قادة في المجموعات المسلحة من مصراتة، طرابلس ومصراتة، مارس- أبريل 2018 ويونيو 2019.
38. ملاحظات ومقابلات المؤلف مع آمر محور وقادة كتائب ومقاتلين في قوات مكافحة الإرهاب، وادي الربيع، يونيو 2019.
39. مقابلات المؤلف مع قادة المجموعات المسلحة المالية لحكومة الوفاق الوطني من طرابلس ومصراتة، طرابلس، يونيو 2019.
40. مقابلات المؤلف مع صلاح بادي ومسؤول رفيع المستوى في هيكل قيادة حكومة الوفاق الوطني، طرابلس، يونيو 2019.
41. مقابلات المؤلف مع قادة ومقاتلين في لواء المحجوب ومتابعين من مصراتة مقربين من المجموعات المسلحة في المدينة، طرابلس ومصراتة، نوفمبر 2011، أبريل وسبتمبر 2016، مارس ونوفمبر 2018 ويونيو 2019.
42. ملاحظات ومقابلات المؤلف مع قادة قوات مصراتة في سرت والمحور الجنوبي، مصراتة والسدادة، يونيو 2019.
43. تفاعلات المؤلف مع دبلوماسيين أوروبيين، بروكسل وتونس، أبريل- يونيو 2019.
44. مقابلات المؤلف مع قادة وضباط سرايا الدفاع عن بنغازي من شرق ليبيا، السدادة وطرابلس، نوفمبر 2018 ويونيو 2019.
45. مقابلة المؤلف مع متابع من المرزق، يونيو 2019؛ ومقابلة المؤلف مع قائد من الزنتان، طرابلس، يونيو 2019.
46. مقابلات المؤلف ومقابلاته الهاتفية مع حسن موسى ومتابعين من التبو، تونس وطرابلس، يناير 2015، مارس 2017 ويونيو 2019.
47. ملاحظات ومقابلات المؤلف مع قادة ومقاتلي القوات المالية لحكومة الوفاق الوطني، طرابلس، يونيو 2019.
48. مقابلات المؤلف مع قادة القوات المالية لحكومة الوفاق الوطني، طرابلس، يونيو 2019.
49. مقابلات المؤلف مع سياسيين وقادة، طرابلس ومصراتة، يونيو 2019.
50. مقابلات المؤلف مع سياسيين وقادة، طرابلس ومصراتة، يونيو 2019.
51. مقابلات المؤلف مع قادة وضباط القوات المالية لحكومة الوفاق الوطني ووزير الداخلية فتحي باشاغا، طرابلس، يونيو 2019.
52. مقابلات المؤلف مع قادة وضباط القوات المالية لحكومة الوفاق الوطني، طرابلس، يونيو 2019.
53. مقابلات المؤلف ومقابلاته الهاتفية مع قادة ومقاتلي القوات المالية لحكومة الوفاق الوطني ومتابعين لهم علاقات وثيقة مع تلك القوات، طرابلس، يونيو- يوليو 2019.
54. تكون هذه المركبات عادة مركبات دفع رباعي ذات خلفية مفتوحة تحمل أسلحة ثقيلة أو متوسطة.
55. مقابلات المؤلف مع قادة القوات المالية لحكومة الوفاق الوطني ووزير الداخلية فتحي باشاغا، طرابلس، يونيو 2019.
56. مقابلات المؤلف مع قادة ومقاتلي القوات المالية لحكومة الوفاق الوطني ومتابعين لهم علاقات وثيقة مع تلك القوات، طرابلس ومصراتة، يونيو 2019.
57. مقابلات المؤلف مع قادة القوات المالية لحكومة الوفاق الوطني وسياسيين لهم علاقات وثيقة مع المجموعات المالية لحكومة الوفاق الوطني، طرابلس ومصراتة، يونيو 2019. راجع الأطرش (2019أ)
58. مقابلات المؤلف مع قادة القوات المالية لحكومة الوفاق الوطني ومتابعين لهم علاقات وثيقة مع المجموعات المالية لحكومة الوفاق الوطني، طرابلس، يونيو 2019.
59. مقابلة المؤلف الهاتفية مع متابع من الزاوية، أبريل 2019.
60. ملاحظات ومقابلات المؤلف مع قادة ومقاتلي القوات المالية لحكومة الوفاق الوطني، طرابلس، يونيو 2019.
61. فيما يتعلق بالقوات التي تقاتل في طرابلس، روّج وزير خارجية فرنسا، جان أيف لودريان، لفكرة أن مواقف بعض المجموعات «المرتبطة بالإسلام السياسي» غير واضحة فيما يتعلق بالمجموعات الجهادية (لودريان، 2019). وفيما يمثل جهودا مكثفة، أخبر دبلوماسيون فرنسيون لم يفصحوا عن أسمائهم المراسلين بأن بعض المجموعات التي تقاتل في طرابلس «هي في نهاية المطاف متحالفة مع القاعدة» (لايسنج وايريش، 2019؛ فاسبيري، 2019). وأشار وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، صراحة إلى تصريحات لودريان في معرض تعليقه على «الميليشيات المتطرفة في طرابلس» (قرقاش، 2019).
62. مقابلة المؤلف مع صلاح بادي، طرابلس، يونيو 2019.
63. مقابلة المؤلف مع صلاح بادي، طرابلس، يونيو 2019.
64. مقابلات المؤلف مع ضباط وقادة المجموعات المسلحة من الزاوية، ومنسق مكافحة الإرهاب في حكومة الوفاق الوطني وفتحي باشاغا، طرابلس، يونيو 2019.
65. مقابلات المؤلف مع قادة من مصراتة، طرابلس، مصراتة والسدادة، يونيو 2019.
66. مقابلات المؤلف مع قادة سرايا الدفاع عن بنغازي وقادة سابقين في المجموعات المسلحة في بنغازي، طرابلس، اسطنبول والسدادة، مارس ونوفمبر 2017 ونوفمبر 2018.
67. مقابلات المؤلف مع قادة من مصراتة وقادة سرايا الدفاع عن بنغازي، مصراتة والسدادة، نوفمبر 2018.
68. مقابلة المؤلف مع قيادي سابق لجماعة مسلحة من بنغازي، طرابلس، يونيو 2019.
69. مقابلات المؤلف مع قيادي في كتيبة ثوار طرابلس، ومنسق مكافحة الإرهاب في حكومة الوفاق الوطني وقيادي سابق لجماعة مسلحة من بنغازي، طرابلس، يونيو 2019.
70. مقابلات المؤلف مع قادة من مصراتة، مصراتة والسدادة، يونيو 2019.
71. مقابلات المؤلف مع مستشار ل رئيس مكتب التحقيقات بمكتب النائب العام وقيادي سابق للمجموعات المسلحة من بنغازي يعمل مع منسق مكافحة الإرهاب في حكومة الوفاق الوطني، طرابلس، يونيو 2019.
72. مقابلة المؤلف مع منسق مكافحة الإرهاب في حكومة الوفاق الوطني، طرابلس، يونيو 2019.
73. مقابلة المؤلف مع قيادي سابق للمجموعات المسلحة من بنغازي، طرابلس، يونيو 2019.
74. مقابلات المؤلف مع قادة المجموعات المسلحة وقادة سرايا الدفاع عن بنغازي، طرابلس، مصراتة والسدادة، مارس- أبريل ونوفمبر 2018.

75. مقابلات المؤلف مع قيادي سابق للمجموعات المسلحة من بنغازي الذي يعمل مع منسق مكافحة الإرهاب في حكومة الوفاق الوطني، طرابلس، يونيو 2019.
76. مقابلات المؤلف مع منسق مكافحة الإرهاب في حكومة الوفاق الوطني وقيادي سابق للمجموعات المسلحة من بنغازي الذي يعمل مع منسق مكافحة الإرهاب في حكومة الوفاق الوطني، طرابلس، يونيو 2019.
77. من وجهة نظر الرأي العام الليبي، يتحمل حزب العدالة والبناء التابع للإخوان المسلمين جزء من المسؤولية عن المأزق السياسي الذي واجهه المؤتمر الوطني العام خلال عام 2013 ومطلع عام 2014 الأمر الذي تسبب بفشل عملية التحول في حقبة ما بعد القذافي. وينظر العديد من قادة المجموعات المسلحة في غرب ليبيا إلى الإخوان المسلمين بنفس المنظور. لكن وبصورة أكثر تحديدا، يعتقد العديد أن الإخوان المسلمين ساعدوا في رفع وتيرة التصعيد ليصل إلى مرحلة الحرب الأهلية في أواسط عام 2014، ومن ثم استغلوا بصورة مثيرة للسخرية المفاوضات التي تلت ذلك لاكتساب مقعد في حكومة الوفاق الوطني، وبالتالي خيانة المجموعات المسلحة التي تسببت بالحرب. مقابلات المؤلف مع قادة المجموعات المسلحة، طرابلس، مصراتة، الزاوية ونالوت، 2019-2014.
78. مقابلات المؤلف مع قادة القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني، طرابلس ومصراتة، يونيو 2019.
79. يقبع عضو الدولة الإسلامية، صفوان جابر، في سجن جودائم في الزاوية منذ عام 2016. ويدعي المسؤولون والضباط العسكريون من الزاوية بأن جابر قد تم نقله مؤخرا إلى كتيبة الفاروق بسبب أعمال التجديد في جودائم وأن مدير السجن رفض إعادته بعد انتهاء أعمال التجديد. تزعم مصادر محلية أخرى في الزاوية أن جابر كان يرتدي زيا عسكريا عندما وصلت جثته إلى المستشفى بعد الضربة الجوية في 13 مايو، الأمر الذي يتناقض مع فرضية أنه كان سجينا في السرية. مقابلات المؤلف مع قائد المنطقة العسكرية الغربية، أسامة الجويلي، وضابط عسكري من الزاوية؛ ومقاتل من صبراتة؛ ومتابع محلي من الزاوية، طرابلس وتونس، يونيو 2019.
80. مقابلات المؤلف مع قادة القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني، طرابلس؛ ومقابلة المؤلف الهاتفية مع مواطن في بنغازي له صلات وثيقة مع كبار ضباط القوات المسلحة العربية الليبية، يونيو 2019.
81. مقابلة هاتفية مع مواطن في بنغازي له صلات وثيقة مع كبار ضباط القوات المسلحة العربية الليبية، يونيو 2019.
82. مقابلة هاتفية مع مواطن في بنغازي له صلات وثيقة مع كبار ضباط القوات المسلحة العربية الليبية، يونيو 2019.
83. مقابلات المؤلف الهاتفية مع مواطن في قصر بن غشير ومواطن في بنغازي لهم صلات وثيقة مع كبار ضباط القوات المسلحة العربية الليبية، يونيو 2019.
84. مقابلات هاتفية مع متابعين محليين في غرب ووسط وشرق ليبيا، يوليو 2019.
85. خلال حرب عام 2011، تم سريعا تصنيف المجتمعات بشكل جماعي على أنهم «ثوار» أو «موالون». رغم أن التصنيف أخفى الانقسامات داخل المجتمعات، فقد تعززت من تلقاء نفسها مع استمرار الحرب وكان لها عواقب دائمة على حقبة ما بعد القذافي (لاخر، سيصدر قريبا).
86. مقابلات المؤلف مع مستشارين للإخوة الكاني ومتابع من ترهونة، ترهونة وطرابلس، مارس 2018.
87. مقابلات المؤلف مع قادة القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني، وشخصية قيادية من مصراتة ومتابع من ترهونة، طرابلس ومصراتة، يونيو 2019.
88. مقابلة المؤلف الهاتفية مع متابع من ترهونة، يونيو 2019.
89. مقابلات المؤلف ومقابلاته الهاتفية مع متابعين محليين من بني وليد وجبل نفوسة وصبراتة وجنوب ليبيا، إضافة إلى قادة القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني، طرابلس ومصراتة، يونيو- يوليو 2019.
90. مقابلة المؤلف الهاتفية مع سياسي من أولاد سليمان، يوليو 2019. في يناير 2019، كان جدو من بين 37 شخصاً ليبيا وسودانيا وتشاديا أصدر النائب العام في طرابلس مذكرات قبض بحقهم على خلفية مشاركتهم المزعومة في المجموعات المسلحة السودانية والتشادية العاملة في ليبيا. وظهر جدو على قائمة المطلوب القبض عليهم باعتباره عضوا في «المعارضة التشادية» (مكتب النائب العام، 2019).
91. مقابلات المؤلف مع مجموعة من الثوار السابقين، ومهرب مهاجرين، وسياسي، ومقاتل في القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني (جميعهم من صبراتة)، مصراتة، الزاوية، وطرابلس، مارس ونوفمبر 2018 ويونيو 2019.
92. مقابلات المؤلف مع أعيان وقيادات ومتابعين، نالوت والزاوية، نوفمبر 2018.
93. مقابلات المؤلف مع ضباط جيش تابعين لحكومة الوفاق الوطني من الزنتان والرجبان، يونيو 2019.
94. مقابلات المؤلف الهاتفية مع مواطنين في صبراتة والزاوية، يونيو 2019.
95. مقابلات المؤلف الهاتفية مع قادة القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني، أبريل 2019.
96. اتهم وزير الداخلية في حكومة الوفاق الوطني، فتحي باشاغا، الإمارات العربية المتحدة بشنها هجوما بطائرات F-16 دون تقديم دليل ملموس على ذلك (بلكيز، 2019). لكن مما لا شك فيه أن دقة وقوة الضربة الجوية على تاجوراء- والضربات الأخرى المماثلة خلال الأسابيع التالية- تفوق قدرة سلاح الجو التابع للقوات المسلحة العربية الليبية على تنفيذها. والفوهة التي خلفتها القنبلة التي تم إلقاؤها على مركز مهاجرين تاجوراء تتوافق مع قنبلة بوزن 500 رطل. ومن المرجح أن الطيارة التي حملتها كانت إما F-16 أو ميراج 2000، التي تملكها وتشغلها مصر أو- على الأرجح- الإمارات العربية المتحدة (مقابلات المؤلف ومقابلاته الهاتفية مع دبلوماسيين غربيين، وخبراء أسلحة أجانب وقادة القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني، يوليو 2019).
97. مقابلات المؤلف مع قادة القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني، طرابلس، يونيو 2019.
98. مقابلات المؤلف مع قادة القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني ومتابعين لهم علاقات وثيقة مع هياكل القيادة في حكومة الوفاق الوطني، طرابلس، يونيو 2019.
99. مقابلات المؤلف مع قادة القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني ومتابعين لهم علاقات وثيقة مع هياكل القيادة في حكومة الوفاق الوطني، طرابلس، يونيو 2019.
100. قابلات المؤلف ومقابلاته الهاتفية مع قادة القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني ودبلوماسيين غربيين، يونيو - يوليو 2019.
101. مقابلات المؤلف الهاتفية مع قادة المجموعات المسلحة من مصراتة وخبراء أسلحة أجانب، أغسطس 2019.
102. خطاب سري من مكتب النائب العام إلى المجلس الرئاسي في حكومة الوفاق الوطني اطلع عليه المؤلف، 15 مايو 2019. ويتضمن هذا الخطاب أسماء أربعة أشخاص من بني وليد يُزعم تورطهم في القتال- اثنان منهما قتلا لاحقا في الجبهة- وقضايا جنائية مرتبطة بتهريب المهاجرين يشتبه بتورطهم فيها.
103. مقابلات المؤلف مع أعيان، الزنتان، أبريل 2016.
104. خطاب سري من مكتب النائب العام إلى المجلس الرئاسي في حكومة الوفاق الوطني اطلع عليه المؤلف، 15 مايو 2019؛ ومقابلة المؤلف مع متابع من ترهونة، مارس 2018.
105. مقابلات المؤلف الهاتفية مع مواطنين في قصر بن غشير وعين زارة، ومتابع من ترهونة.
106. مقابلات المؤلف الهاتفية مع قادة من الزنتان ومصراتة شاركوا في العملية، يوليو 2019؛ راجع أيضا عربي 21 (2019) وقلم ليبي (2019). تم توثيق اعتماد حفتر على المرتزقة السودانيين والتشاديين (مجلس الأمن، 2018؛ 2018أ).
107. مقابلات المؤلف الهاتفية مع متابع من ترهونة، وقادة القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني، وسياسي من جنوب ليبيا/ يوليو 2019.
108. مقابلة المؤلف مع مسؤول سابق رفيع المستوى في نظام القذافي، أبريل 2019.
109. مقابلة المؤلف الهاتفية مع سياسيين من جنوب ليبيا ومتابعين من بني وليد، أبريل-مايو 2019

المراجع العربية

عبد الله، وليد وجهاد نصر. 2019 " أسر العشرات من قوات حفتر في الزاوية قرب العاصمة الليبية". وكالة الأناضول الإخبارية. 5 أبريل.

اخبار ليبيا. 2017. "النيابة العامة تأمر بتوقيف آمر ميليشيا العروبة". 26 أكتوبر

الحرة 2019. "خمسة مطلوبين دوليا يقاتلون في ليبيا". 26 أبريل.

المرصد. 2017. "بالأسماء .. تفاصيل مجزرة في ترهونة طالت 8 أفراد من أسرة واحدة ومجالس البلدية والأعيان ترفض التعليق". 17 أبريل.

—. 2019أ. "جضران يعلن دعمه لقوات الوفاق في معركتها ضد الجيش". 6 أبريل.

—. 2019ب. "بالفيديو | الإرهابي زياد بلعم ينضم لقوات الوفاق في معركة طرابلس ويتوعد بالثأر لبن حميد". 10 أبريل.

—. 2019ج. "مطلوب بقضية قتل السفير الأمريكي ببنغازي يلقى مصرعه في اشتباكات جنوب طرابلس". 25 مايو.

—. 2019د. "أسماء وصور | مجموعة أخرى من شورى بنغازي ودرنة بين قتيل وجريح في معارك جنوب طرابلس". 2 يونيو.

الشبكة العربية. 2019. " فجيعة لحفتر.. مقتل " طابخ الأطفال أحياءً"". 14 يوليو.

الوسط. 2016أ. " قناة «ليبيا»: إطلاق سراح عضو «المؤتمر الوطني» سليمان زوبي". 2 سبتمبر.

—. 2016ب. "ترقية الفريق خليفة حفتر إلى رتبة مشير". 14 سبتمبر.

—. 2019. "«غرفة عمليات الكرامة» تنعى آمر اللواء «26 مشاة» وضابطين قتلوا في حرب طرابلس". 26 مايو.

العربية 21: "جيش الوفاق: أسر 150 مسلحا من قوات حفتر بينهم مرتزقة" 29 يونيو.

دالع، مصطفى. 2019. "اللواء السابع ترهونة.. هل يقلب موازين القوى في طرابلس". وكالة الأناضول الإخبارية. 12 أبريل.
المنصة. 2018. "بالفيديو: جريمة قتل مروعة في صبراتة.. ما تفاصيلها؟ 27 يونيو.
حكومة الوفاق الوطني. 2019. قرار القائد الأعلى للجيش الليبي رقم 67/2019 بشأن صرف مكافأة مالية. طرابلس. 5 أغسطس.
ليبيا الأحرار. 2019. "باشاغا يصدر أوامر بالقبض على متهمين في عمليات قتل بالعاصمة ضمنهم متورطين في مقتل الشيخ نادر العمراني". 30 أبريل.
قلم ليبي. 2019. "أسرى قوات حفتر في غريان بينهم مرتزقة من السودان حركة ميني ميناوي". يوتيوب. نُشر في 26 يونيو.

المراجع الإنجليزية والفرنسية

Al-Atrush, Samer. 2019a. 'Libya's Haftar Orders "Harsh Response" after Surprise Loss of City.' Bloomberg. 29 June.
—. 2019b. 'Libya Hit Haftar Forward Airbase after Receiving Turkish Drones.' Bloom- berg. 26 July.
Al-Warfalli, Ayman. 2015. 'Libya's Haftar Ap- pointed Army Chief for Recognized Govern- ment.' Reuters. 2 March.
Amnesty International. 2017. Libya's Dark Web of Collusion: Abuses against Europe-bound Refugees and Migrants. London: Amnesty International.
Attorney General's Office. 2019. 'Letter to the Heads of the General Intelligence and General Investigations Departments Order- ing the Arrest of 37 Individuals.' 2 January.
Badi, Emad. 2019. 'Mergers and Assassina- tions as Tripoli Remains under Militia Control.' Middle East Institute. 4 January.
Balkiz, Ghazi. 2019. 'Libya Claims UAE Bombed Migrant Center with US-made Jet.' CNN. 5 July.
Binnie, Jeremy. 2019a. 'Russian UAV Recovered in Libya.' Jane's Defence Weekly. 30 April.
—. 2019b. 'UAE May Have Deployed Pantsir-S1 to Libya.' Jane's Defence Weekly. 19 June.
Collombier, Virginie. 2016. '"Nouvelle Libye" ou "fin de la Libye"? Les chemins tracés par la transition post-Qadhafi.' In Anna Bozzo and Pierre-Jean Luizard, eds. Vers un nou- veau Moyen-Orient? Etats arabes en crise entre logiques de division et sociétés civiles. Rome: Tre Press, pp. 261–75.
—. 2017. 'Sirte's Tribes under the Islamic State: From Civil War to Global Jihadism.' In Virginie Collombier and Olivier Roy, eds. Tribes and Global Jihadism. London: Hurst, pp. 153–79.
Delalande, Arnaud. 2017. 'Somebody's Pop- ping off Laser-guided Shells in Libya: Probably Khalifa Haftar ...' War Is Boring. 13 November.
—. 2019. 'Remains of Chinese Made Missiles Found in Tripoli Points to Wing Loongs Airstrikes.' AeroHisto-Aviation History. 29 April.
Eljarh, Mohamed. 2014. 'A Coup Attempt in Tripoli.' Foreign Policy. 19 May.
European Council. 2019. 'Declaration by the High Representative Federica Mogherini on Behalf of the EU on the Situation in Libya.' 11 April.
Gargash, Anwar. 2019. 'TRIBUNE. "Notre solu- tion pour la Libye" par le chef de la diplo- matie des Emirats Arabes Unis.' Le Journal du Dimanche. 18 May.
Guibert, Nathalie and Frédéric Bobin. 2019. 'L'embarras de Paris après la découverte de missiles sur une base d'Haftar en Libye.' Le Monde. 10 July.
Harchaoui, Jalel and Mohamed-Essaïd Lazib.
2019. 'Proxy War Dynamics in Libya.' Proxy Wars Project Conflict Study.
Hill, Evan. 2019. 'Europe Shut These Migrants out, Then Libyan Rebels Bombed Them.' New York Times. 11 July.
ICG (International Crisis Group). 2016. The Libyan Political Agreement: Time for a Reset. Middle East/North Africa Report No. 170. Brussels: ICG.
—. 2019. Addressing the Rise of Libya's Mad- khali-Salafis. Middle East and North Africa Report No. 200. Brussels: ICG.
Kenyette, Patrick. 2019. 'Libya: Two Aeronaut- ics Orbiter-3 Small Tactical UAS Shot down by LNA.' Techapeek. 3 August.
Kirkpatrick, David. 2019a. 'Thugs and Extrem- ists Join Battle for Tripoli, Complicating Libyan Fray.' New York Times. 12 April.
—. 2019b. 'Trump Endorses an Aspiring Libyan Strongman, Reversing Policy.' New York Times. 19 April.
Lacher, Wolfram. Forthcoming. Libya's Fragmen- tation: Structure and Process in Violent Conflict. London: I.B. Tauris.
—. and Peter Cole. 2014. Politics by Other Means: Conflicting Interests in Libya's Security Sector. Working Paper No. 20. Geneva: Small Arms Survey.
—. and Alaa al-Idrissi. 2018. Capital of Militias: Tripoli's Armed Groups Capture the Libyan State. Security Assessment in North Africa Briefing Paper. Geneva: Small Arms Survey. Laessing, Ulf and John Irish. 2019. 'Libya Offen- sive Stalls but Haftar Digs in Given Foreign Sympathies.' Reuters. 15 April.
Le Drian, Jean-Yves. 2019. 'France Is in Libya to Combat Terrorism.' Interview by Isabelle Lasserre. Permanent Mission of France to the United Nations in New York. 2 May.
Magdy, Samy. 2019. 'Libyan Fighters Threaten to Target Turkish Interests.' Associated Press. 30 June.
Megerisi, Tarek. 2019. Libya's Global Civil War. European Council on Foreign Relations. June.
Micallef, Mark, Rupert Horsley, and Alexandre Bish. 2019. The Human Conveyor Belt Broken: Assessing the Collapse of the Human-smuggling Industry in Libya and the Central Sahel. Global Initiative against Transnational Organized Crime and Clingendael.
Middle East Monitor. 2019. 'Libya: UN-recog- nised Government Downs Haftar UAV.' 4 August.
Nichols, Michelle. 2019. 'U.N. Report Finds Likely Use of Armed Drone in Libya by Haftar or "Third Party".' Reuters. 8 May.
Radio Dabanga. 2019. '1,000 Sudanese Militia- men Arrive in Libya.' 25 July.
Schmitt, Eric and Declan Walsh. 2019. 'U.S. Missiles Found in Libyan Rebel Camp Were First Sold to France.' New York Times. 9 July.
Toaldo, Mattia and Mary Fitzgerald. 2018.
A Quick Guide to Libya's Main Players. European Council on Foreign Relations.
UN News. 2019. 'Six Children among 53 Con- firmed Fatalities after Libya Detention Centre Airstrikes: Security Council Con- demns Attack.' 5 July.
UNSC (United Nations Security Council). 2017. Final Report of the Panel of Experts in Ac- cordance with Paragraph 13 of Resolution 2278 (2016). S/2017/466 of 1 June.
—. 2018a. Final Report of the Panel of Experts in Accordance with Paragraph 14 of Reso- lution 2362 (2017). S/2018/812 of 5 Sep- tember.
—. 2018b. 'Salah Badi.' 16 November.
Vespierre, Gérard. 2019. 'Libye: les milices de l'ouest ont aussi leurs parrains.' Le Point. 26 April.
Viscusi, Gregory. 2019. 'EU Calls on Libyan Warlord to Halt Offensive without Naming Him.' Bloomberg. 11 April.
de Waal, Alex. 2019. 'Sudan Crisis: The Ruth- less Mercenaries Who Run the Country For Gold.' BBC News. 20 July.
Walsh, Declan, Eric Schmitt, and John Ismay. 2019. 'American Missiles Found in Libyan Rebel Compound.' New York Times. 28 June.
Wehrey, Frederic. 2019. 'A Minister, a General, & the Militias: Libya's Shifting Balance of Power.' New York Review of Books. 19 March.
—. and Emadeddin Badi. 2019. 'Libya's Com- ing Forever War: Why Backing One Militia against Another Is Not the Solution.' War on the Rocks. 15 May.

نبذة عن مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا

يعتبر **تقييم الأمن في شمال إفريقيا** مشروعا ممتدا على مدى عدة سنوات يديره برنامج مسح الأسلحة الصغيرة لدعم المشاركين في إيجاد بيئة أكثر أمانا في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء. يقدم المشروع بحوثا وتحليلات زمنية تستند على الأدلة حول توفر وتداول الأسلحة الصغيرة، ديناميكيات الجماعات المسلحة الناشئة، وانعدام الأمن المرافق لها. ويبرز البحث تأثيرات الثورات الأخيرة والنزاعات المسلحة في المنطقة على سلامة المجتمع.

يحصل مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا على التمويل الرئيسي من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية. وقد تلقى في وقت سابق منح من وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية، والقسم الفدرالي السويسري للشؤون الخارجية، ووزارة الشؤون الخارجية الدنماركية، ووزارة الشؤون الخارجية الألمانية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، ووزارة الخارجية الأمريكية.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.smallarmssurvey.org/sana/ar/home.html

يمثل **برنامج مسح الأسلحة الصغيرة** مركزا عالميا مرموقا مهمته توليد المعارف المحايدة المستندة إلى الأدلة والمعارف السياسية ذات الصلة بجميع جوانب الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويعتبر المشروع المصدر الدولي الرئيسي للخبرات والمعلومات والتحليل بشأن الأسلحة الصغيرة وقضايا العنف المسلح، ويشكل مصدرا للحكومات وواضعي السياسات والباحثين والمجتمع المدني. ويقع مقره في جنيف، سويسرا في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية.

ويضم المسح طاقم عمل دولي يتمتع بخبرة واسعة في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات التنموية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة ويعملون عن كثب مع شبكة عالمية من الباحثين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من 50 بلداً.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع www.smallarmssurvey.org

Small Arms Survey
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E
1202 Geneva, Switzerland

الهاتف: 5777 908 22 41 +
الفاكس: 2738 732 22 41 +
البريد الالكتروني: info@smallarmssurvey.org

هذه ورقة إحاطة لمسح الأسلحة الصغيرة/ مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا بدعم من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية.

مسح الأسلحة الصغيرة

تقييم الأمن في شمال أفريقيا

Ministerie van Buitenlandse Zaken

لمتابعة مسح الأسلحة الصغيرة

www.facebook.com/SmallArmsSurvey

www.twitter.com/SmallArmsSurvey

www.smallarmssurvey.org/multimedia